المجال الحيوي لدولة إيران
"دول الجوار الجغرافي نموذجاً"
(دراسة جيوبوليتيكية)

د/عبد السميع رمضان حسين عبد الوهاب

مدرس الجغرافية السياسية – كلية الآداب– جامعة دمياط

الملخص:

تعد دولة إيران إحدى أهم القوى الفاعلة سياسياً وإقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث ساعدت العديد من العوامل على زيادة تلك الأهمية، منها: أنها صاحبة حضارة ممتدة عبر العصور، موقعها الجغرافي والذي جعلها دائمة الحضور والتأثير في الوضع الجيوستراتيجي في محيطها الإقليمي، مساحتها الكبيرة التي ساعدت على تنوع مواردها الإقتصادية، عدد سكانها، بالإضافة إلى هيمنتها على عدد من المسطحات المائية الإستراتيجية؛ كل ذلك شجعها على إحياء ماضيها الإمبراطوري التوسعي، مستخدمةً في سبيل تحقيق ذلك العديد من الأدوات والآليات، ومستغلة ما تملكه من قوة وعوامل ردع تمكنها من خلق نوع من التوازن الإقليمي والدولي. وقد نجحت إلى حد كبير في تحقيق العديد من أهدافها الجيوبولوتيكية التوسعية.

Abstract:

Iran is one of the most important political and economic actors in the Middle East; Many factors have helped to increase this importance, including: it has a civilization extending through the ages, its geographical location, which made it a permanent presence and influence in the geostrategic situation in its regional surroundings, its large area that helped diversify its economic resources, its population, in addition to its dominance over the number of of strategic water bodies; All of this encouraged it to revive its imperial expansionist past, using many tools and mechanisms to achieve this, and taking advantage of its strength and deterrent factors that enable it to create a kind of regional and international balance. It has largely succeeded in achieving many of its expansionist geopolitical goals.

تساؤلات الدراسة:

- إلى أي مدى يمكن لإيران تحقيق إستراتيجيتها الجيوبولوتيكية من خلال توظيف نظرية المجال الحيوي؟
- إلى أي مدى ساهمت عناصر قوة الدولة الإيرانية في تبني فكرة التوسع الجيوبولوتيكي؟
- ما هي العوامل المحددة للمجال الحيوي الإيراني؟
- ما هي الآدوات والآليات التي إستعانت بها إيران لتوسيع مجالها الحيوي؟
- ما هي المشاريع التي تبنتها إيران لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكة التوسعية؟

منهجية الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة، يمكن إستخدام المداخل الفكرية التالية:

١- **المدخل السلوكي:**

حيث يرتبط السلوك المكاني ذا الصفة الإقليمية إرتباطاً وثيقاً بالمشاعر الغريزية أو الفطرية التي تسيطر على الأفراد والجماعات وتدفعها إلى الرغبة في إمتلاك مجال أرضي، أو الحصول على أكبر قدر من المنفعة العامة (محمود توفيق، ٢٠١١، ٩٣).

٢- **المدخل التاريخي:**

يعتمد هذا المدخل على عنصر الزمن كبعد أساسي في دراسة الظاهرة السياسية، وذلك بدراسة ماضي الظاهرة كوسيلة لفهم المشكلات المتعلقة بها في الحاضر، أي أن الماضي مفتاح الحاضر في هذا المدخل الفكري، وقد ساعد هذا المدخل على تتبع رغبة إيران في التمدد والتوسع الخارجي عبر تاريخها الطويل.

٣- **المدخل الإقليمي:** لدراسة الخصائص الطبيعية والبشرية لإيران، وانعكاساتها على سياستها التوسعية.

٤- **مدخل "تحليل القوة"**: كما يحددها هارتشهورن، ويقوم هذا المنهج على تحليل العوامل الجغرافية بوصفها طرفاً مهماً في معادلة القوة، وفي هذا البحث يستخدم هذا المنهج لمعرفة

وتحليل عوامل قوة إيران والتي تستخدمها كأدوات تمكنها من توسيع مجالها الحيوي في العديد من دول العالم سواء كانت قوة خشنة (صلبة) أو ناعمة.

٥- **الأسلوب الكارتوجرافي:** تم إستخدامه في رسم الأشكال والخرائط المتعلقة بموضوع الدراسة، مما سهل عمليّة قراءتها بطريقة واضحة.

منطقة الدراسة:

تغطي الدراسة دولة إيران، وما حولها من دول الجوار الجغرافي، والتي تمتلك مزايا جيوسياسية، جعلتها مطمعاً ومجالاً لأهداف إيران التوسعية، وتشمل دول الجوار الجغرافي متمثلة في: دول الجوار الغربي (دول الخليج العربي)، ودول الجوار الشمالي (دول آسيا الوسطى)، بالإضافة إلى دول الجوار الشرقي (باكستان وأفغانستان).

المقدمة:

ظهرت في الجغرافيا السياسية عدة نظريات تهتم بدراسة الدولة، وتؤكد على أهمية نموها وتطورها وإزدهارها، ومن هذه النظريات "نظرية المجال الحيوي" والتي تنطلق من أن الدولة أشبه بالكائن الحي، يرتبط مصيره بالمجال الأرضي الذي يلتصق به، وأن الدول من أجل البقاء، لا بد أن تكافح لتوسيع هذا المجال حتى لو أدي ذلك إلى إستخدام القوة.

وقد وردت هذه النظرية لأول مرة في ثنايا أول مؤلف عن الجغرافيا السياسية للعالم الألماني "فريدريك راتزل" مؤسس الجغرافيا السياسية، وقد تضمن الكتاب رؤية مؤلفه القائمة على أساس: أن الدولة كائن حي قابلة للتوسع والإنكماش؛ أي أن حدود الدولة قابلة للتغير المستمر؛ وبالتالي فإن المجال الحيوي الذي لا غنى عنه لبقاء الدولة وتقدمها لا يتقيد بالضرورة بحدود السيادة الإقليمية (الحدود السياسية) ولا بقواعد القانون الدولي؛ من أجل بقاء الدولة وتعظيم قوتها (محمود توفيق، مرجع سابق، ص ١٧).

وبعد راتزل جاء العالم السويدي رودولف كيلين Rudolf Kjellen (١٨٦٤-١٩٢٢)، حيث تأثر كثيراً بأفكار راتزل في الجغرافيا السياسية، وأكمل نهجه في إعتبار الدولة كائناً حياً، وفي ذلك لم يرى أن الدولة كائن حي فقط، ولكنه رأها كائناً عاقلاً له قدرة أخلاقية وذهنية، واتفق مع راتزل في أن المرحلة النهائية لتطور الدولة هو تحقيق السلطة (القوة)، كما أوضح أن الدولة

فـي سـعيها إلـى السـلطة، لا تتبـع القـوانين العضـوية البسـيطة فـي التوسـع أو التمـدد المسـاحي فحسب، ولكنها أيضاً توظف ما لديها من تقنيات حضارية للوصول إلى أهدافها المرجوة (فايز العيسوي، ٢٠١٠، ص ٣٠،٣١).

وتعد فكرة المجال الحيوي living–space (lebensraum بالألمانية): من أهم المبادئ والتعاليم التي نادى بها علماء الجيوبولتيكا الألمان في فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي تحولت إلى مشروع قومي لألمانيا، لا سيما بعد وصول الحزب الوطني الإشتراكي الألماني (النازي NAZi) إلى السلطة عام ١٩٣٣، وكان الهدف من ذلك هو إعادة بناء ألمانيا كقوة عظمى، وذلك في أعقاب الدمار الذي لحق بها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

وبذلك فإن نظرية المجال الحيوي في الفكر الألماني كانت مبرراً لتوسّع الدول الكبرى على حساب الدول الأخرى؛ وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإقتصادية والعسكرية، ومن أجل تأمين حاجات شعبها، دون النظر إلى حاجات الشعوب الأخرى.

وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على إيران كنموذج من الدول التي لم تقنع ـ وعلى مدى التاريخ ـ بالحدود التي ألت إليها، حيث ترغب في التوسع الجغرافي، وبسط نفوذها في كثير من دول العالم، إنطلاقاً من محاولة تطبيق ما يسمى "بنظرية المجال الحيوي".

وإذا كانت إيران قد إستطاعت توسيع مجالها الحيوي قديماً من خلال السيطرة الجغرافية على كثير من المناطق المحيطة بها وذلك من خلال إستخدام القوة الخشنة (الصلبة) متمثلاً في الغزو العسكري، فإن آاليات توسيع مجالها الحيوي والرغبة في السيطرة والإستحواذ قد تغيرت؛ حيث لا تسمح التكتلات الدولية والدول الكبرى باستخدام القوة العسكرية والسيطرة الارضية لأي دولة من دول العالم؛ لذا فقد لجأت بعض الدول ومنها إيران في إستخدام عدد من الآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها التوسعية.

وتهدف الإستراتيجية الإيرانية في إستعادة التاريخ الإمبراطوري للدولة الفارسية، في إطار إستراتيجية إمبريالية توسعية من خلال البعد الفكري (الأيديولوجي) إن لم يكن بالقوة، وهو ما عبر عنه المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله الخميني، حين قال "أن العرب حكموا المسليمن، وكذلك الأتراك، وحتى الأكراد، فلماذا لا يحكم الفرس، وهم أعمق تاريخاً وحضارة من كل هؤلاء"(أحمد عسكر، ٢٠١٩، ص٨٠).

كما تهدف إلى خلق حشد إقليمي ضد العقوبات الأمريكية المفروضة عليها؛ لذلك دأبت إيران على محاولة تخطي حدودها السياسية؛ من أجل توسيع وتمدد الفكر الشيعي، والتدخل في شؤون كثير من الدول، وبناء أذرع عسكريه تتبع لما يسمى "بولاية الفقيه"(*).

وقد ساهمت الحرب الأمريكية على الإرهاب في تعزيز مكانة إيران كدولة إقليمية ذات نفوذ قوي، فبعد الإطاحة بالنظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، والذي كان يشكل تهديداً مباشراً لطهران، تم إطلاق يد إيران في العراق ولبنان وسوريا والبحرين، وأصبح لها نفوذ في مناطق أخرى مهمة مثل: آسيا الوسطى، وإفريقيا، ثم جاءت بعد ذلك ثورات الربيع العربي التي شغلت العديد من الدول العربية بشؤونها الداخلية، لتستغل إيران الفرصة وتحاول فرض نفوذها وسيطرتها وأن تصبح القوة الفاعلة الوحيدة في المنطقة، وتسعى إلى إعادة تشكيل الدول العربية التي تمر بحالة من عدم الإستقرار، لتتوافق توجهاتها مع مصلحة إيران العليا وأهدافها الخاصة.

وعلى الرغم من التطور الذي طرأ على إيران من خلال التقدم في النواحي الإقتصادية والصحية والتعليمية، والتي ساهمت في تكوين الشخصية القومية الإيرانية، فإنها تلازمت مع عدد من السمات التي شكلت إستمراراً للتاريخ الإيراني (الفارسي) القديم، وأهم هذه السمات: إستمرار النزعة الإمبراطورية التوسعية، وهي نزعة تكونت على مدار التاريخ الإيراني، حيث أن الحفاظ على حدود متميزة للدولة، ومن ثم الحفاظ على الدولة ذاتها؛ ظل مرتبطاً باستمرار بالتوسع الخارجي؛ مما يجعلها تميل إلى الهيمنة الجيوبولوتيكية (عبدالمنعم سعيد، ١٩٨٧، ص ٦٠).

ورغم قيام الثورة وإحداثها تغيراً أساسياً في النظام السياسي الإيراني، إلا أنها لم تؤدي إلى تغيير جلي في الطابع الإمبراطوري، فإذا كانت النزعة الإمبراطورية في عهد الشاه تستند إلى التاريخ الفارسي قبل الإسلام، فإن أيديولوجية الثورة في أوسع معانيها كانت الإسلام (الشيعي)، وهو أيدولوجية عابرة " للقوميات"، حيث يمتد تصور هيمنتها إلى كل الأقليات الشيعية وراء الحدود القومية(المرجع السابق، ص ٦١).

(*) **ولاية الفقيه:** هي مصطلح فقهي قديم في الفقه الشيعي الإثني عشري منذ بدايات الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر عند الشيعة الإثني عشرية المهدي المنتظر. حيث يعتبرها الفقهاء ولاية وحاكمية الفقيه الجامع لشرائط الفتوى والمرجعية الدينية المعبر عنه بالمجتهد في الأحكام الشرعية في عصر غيبة الإمام الحجة، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام الغائب في قيادة الأمة وإدارة شؤونها والقيام بمهام الحكومة الإسلامية وإقامة حكم اللّه على الأرض (ولاية الفقيه في عصر الغيبة، ٢٠٠٩، ص٧-١٩).

والرغبة التوسعية لإيران ليست عشوائية، وإنما تقوم على إستراتيجية لها خطة مدروسة، ومنهج له أسس عقلية ودينية، ومن ثم وجب طرحه طرحاً علمياً.

محتويات الدراسة: لدراسة هذا الموضوع، تم تقسيمه إلى عدد من المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عناصر قوة الدولة الإيرانية.

المبحث الثاني: محددات المجال الحيوي الإيراني.

المبحث الثالث: أدوات وآليات إيران لتوسيع مجالها الحيوي.

المبحث الرابع: مشاريع إيران التوسعية وخريطة نفوذها في دول الجوار الجغرافي.

المبحث الأول: عناصر قوة الدولة الإيرانية

لجغرافية إيران، سواء تعلق الآمر بالموقع أو السكان أو الملامح الطبيعية والموارد الإقتصادية أبعادها ومعانيها السياسية العديدة، وتأثيرها المباشر في قوتها.

١- **الموقع:** تمتلك إيران موقع متميز على خريطتي الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث تمتد **فلكياً** بين دائرتي عرض ٤٠° – ٢٥° شمالاً وخطي طول ٦٣° – ٤٤° شرقاً شكل (١)؛ وقد ترتب على ذلك وقوع إيران في المنطقة المناخية المعتدلة؛ والتي تتميز بكثرة الأمطار خاصة في الشمال والغرب، إلا أن بُعد مساحات واسعة من أراضيها عن البحر، بالإضافة إلى إحاطتها بالنطاقات الجبلية، أدى إلى حرمانها من تأثير الرياح الرطبة؛ وبالتالي قلة التنوع النباتي، باستثناء الأجزاء الشمالية والغربية والتي تتميز بغزارة الأمطار، والتي يزيد معدلها عن ٥٠ بوصة في العام، أما الأجزاء الوسطى والشرقية فتتمو بها النباتات الصحراوية عقب سقوط الأمطار القليلة(محمد خميس الزوكة، ٢٠٠٠، ٣٥٨).

شكل (١) الموقع الفلكي لإيران

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على الخريطة الطبوغرافية لإيران

مقياس١:١٠،٠٠٠،٠٠٠، وبرنامج arc gis 10. 3

وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي: تشغل إيران الجزء الأكبر من الهضبة الفارسية(هضبة إيران)، والتي تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتمتد بين هضبة أرمينيا في الغرب، وهضبة البامير في الشرق (جودة حسنين جودة، ١٩٩٩، ص٦٣٧). ويحدها من ناحية الشمال: أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان من جمهوريات آسيا الوسطى، ومن الشمال الغربي تركيا، ومن ناحية الغرب: العراق، وشرقاً: أفغانستان وباكستان، وتبلغ أطوال حدودها السياسية البرية مع جيرانها ٥٢٠٤ كم، أطولها الحدود البرية مع العراق والبالغة ١٧٤٠ كم، كما يحدها خليج عمان والخليج العربي من الجنوب والجنوب الغربي. وبهذا الموقع فإن إيران تمثل البوابة الشرقية للشرق الأوسط والوطن العربي، وفي الوقت نفسه تعد البوابة الغربية لدول آسيا الوسطى شكل (٢).

شكل (٢) الموقع الجغرافي لإيران

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على الخريطة السياسية لإيران مقياس ١:١٠،٠٠٠،٠٠٠، **وبرنامج arc gis 10. 3**

الموقـع الإسـتراتيجي: تمتلك إيران واجهتين بحريتين، إحداهما في الشمال على بحر قزوين بساحل طوله ٦٤٤ كم، والآخرى في الجنوب على بحر العرب وذراعه (الخليج العربي) بساحل يبلغ طوله ١٨٨٠ كم، وقد أكسبتها هذه الإطلالة إستراتيجية الموقع من خلال: سهولة عمليات النقل والتبادل التجاري وتحكمها – بالمشاركة – في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز ذي الأهمية الخاصة والحيوية، حيث يمر من خلاله أكثر من ثلث صادرات النفط عالمياً (أحمد حسن إبراهيم، ص ٥٣)؛ لذلك يعد هذا المضيق أكثر مناطق العالم توتراً في الوقت الراهن؛ وذلك بسبب الصراع المحموم بين إيران من جهة ودول الخليج العربي والدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة آخرى، حيث تهدد إيران من فترة إلى أخرى بإغلاق هذا الممر الحيوي؛ مما يشكل خطراً على تجارة الوقود على مستوى العالم.

وقد زاد من أهمية موقع إيران الإستراتيجي، إشرافها على مجموعة من الجزر المهمة (هرمز، قشم، طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى...الخ) شكل (٣)، ومنح إطلالة إيران على شط العرب أهمية خاصة، إذ أعطت هذه الميزات المختلفة لإيران أهمية كبيرة بالنسبة لعملية الملاحة، وقد جعلت هذه الميزات الجغرافية إيران تتمتع بموقع إتصالي بين مختلف الدول، لا سيما الدول العربية التي تقع ضمن مجالها الحيوي (نبيل العتوم، ٢٠١١، ص٤).

شكل (٣) مضيق هرمز والجزر الإستراتيجية في مدخله

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على **برنامج arc gis 10. 3**

كما ساعد إمتلاك إيران موقعاً مهماً وحساساً، في التفكير لبناء مجالها الحيوي، حيث تأثرت سياستها الخارجية بمعطياتها الجغرافية الطامحة إلى الإستحواذ والنفوذ، مستفيدة من قوتها الروحية والمادية من خلال: سلوكها التدخلي في معظم الأزمات الإقليمية.

كما كان لموقع إيران الجغرافي والإستراتيجي أن جعل منها جسراً برياً بين دول شرق البحر المتوسط من ناحية ودول وسط وجنوب آسيا لعدة قرون من ناحية أخرى، كما أن لموقع إيران المتوسط بين نطاقي نفوذ الدولتين العظميين في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً) أهمية إستراتيجية خاصة، مما جعلها منطقة تنافس شديد بينهما، وليس أدل على ذلك من الصراع الحاد الذي تشهده الساحة الإيرانية منذ إندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م (محمد خميس الزوكة، ٢٠٠٠، ص ٣٤٧).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الموقع الجغرافي لإيران يكتسب أهمية إستراتيجية كبيرة جعلها محلاً للصراع بين القوى الكبرى على مر التاريخ، كما عرضها للتدخل الدولي ومحاولات السيطرة

عليها، حيث تقع إيران بالقرب من "نقطة الإرتكاز الجغرافي" أو "قلب الأرض"، أو ضمن منطقة الهلال الداخلي، وفقاً لنظرية "هالفورد ماكيندر"، والتي مفادها: أن من يسيطر عليها يسيطر على قلب الأرض(فايز العيسوي، مرجع سابق، ص ٣٤)، وفي هذا السياق تقع إيران ضمن "منطقة الهلال الداخلي" ، وتقع إيران كذلك في قلب " حافة اليابسة" وفقاً لنظرية سبيكمان، التى رأت أن السيطرة على حافة اليابسة "أوراسيا" تعني السيطرة على العالم شكل(٤) .

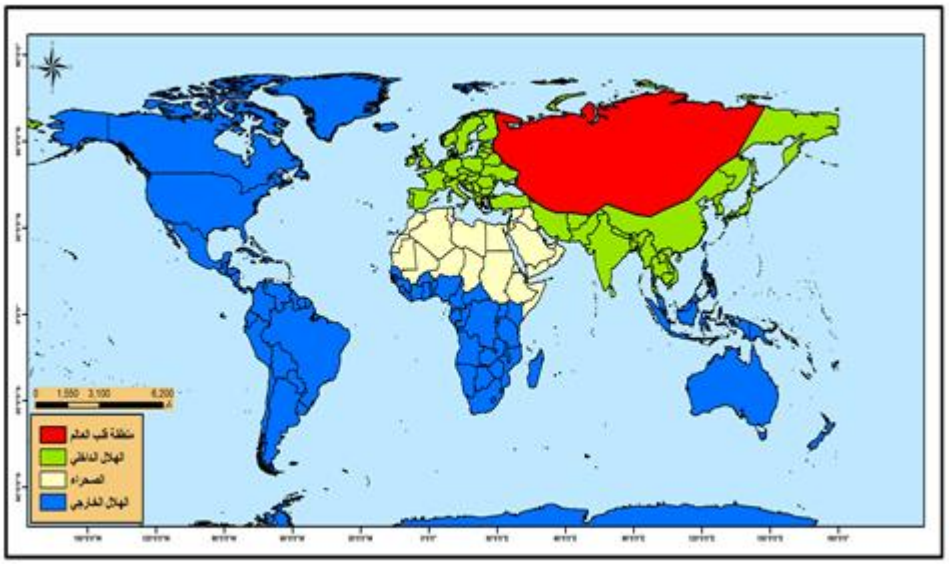

شكل (٤) منطقة قلب الأرض عند ماكيندر

المصدر: محمود توفيق، مرجع سابق، ص ٣٠

أما بالنسبة **لموقع إيران بالنسبة لدول الجوار** فإنها ترتبط بحدود مشتركة مع جيرانها تبلغ (٧٨١٧ كيلو متراً)، سواء كانت هذه الدول في الشمال متمثلة في دول بحر الخزر، أو بالنسبة للعراق وتركيا، أو بالنسبة لباكستان وأفغانستان شرقاً.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد ثلاث مناطق رئيسية بالنسبة للمجال الحيوي الإيراني: واحدة في الشمال وتتمثل في: دول القوقاز، وبحر الخزر، وآسيا الوسطى، وتسمى باسم شمال غرب أسيا، والمنطقة الجنوبية الغربية وتشمل دول الخليج العربي، أما المنطقة الثالثة فتشمل دول الجوار الشرقي (باكستان وأفغانستان)، وتتمثل أهمية هذه الدول بالنسبة لإيران من خلال ما تملكه من إحتياطي مذهبي "أقليات شيعية"، ومادي "نفطي وغازي كبير".

ويمثل هذا الجوار الجغرافي– من الناحية التاريخية – جبهة من أهم جبهات الإنتشار البشري المتعدد والمتنوع، فهو بمثابة منطقة الطرد التاريخية التي تدافعت هجراتها من أقدم العصور، حيث يمكن توصيف الأقليات المتواجدة في المنطقة المحيطة بإيران، ما بين أقليات شيعية المذهب، وإيرانية الأصل قد تلتقي مع الدولة المركزية الأم وقد تختلف معها، لذلك ترغب إيران في تفعيل عناصر القوة الكامنة، والاستغلال الفعال لهذه الأقليات، إضافة إلى توظيف مختلف الموارد والطاقات بهدف إستثمار الخصائص الديمغرافية والمذهبية والإقتصادية، بحيث تجعل من هذه الأقليات شرياناً ينسجم مع أهداف قلب العالم الشيعي، ونواة للدولة المركزية الموحدة الأم متمثلة في إيران.

وعلى الرغم من حيوية موقع إيران الجغرافي بالنسبة لدول الجوار، إلا أنه خلق هاجساً قومياً ومذهبياً مضافاً لهذه الدولة، حيث تقع في محيط غالبيته عربي سني، وهذا الأمر خلق بيئة صراعية تنافسية لإيران (نبيل العتوم، مرجع سابق، ص).

وتأتي إيران في المركز الثاني عالمياً بعد روسيا من حيث عدد الدول المجاورة، حيث أن لها حدوداً برية مع العراق وتركيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأفغانستان وباكستان، وحدوداً بحرية مع روسيا وكازخستان المطلتين على بحر قزوين، ومع دول مجلس التعاون الخليجي المطلة على الخليج العربي. شكل (٥)

شكل (٥) دول الجوار الجغرافي لإيران

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج **arc gis 10. 3**

وكان لهذا العدد الكبير من الجيران العديد من الآثار الجيوسياسية؛ فالدولة التي تحاط من جميع جوانبها بدول أجنبية مثل إيران، يتم النظر إليها من منظور الجغرافيا السياسية على أنها صاحبة "موقع مركزي"؛ وهذا الموقع يجعلها عرضة للخطر والضغط الخارجي، لأنه يشعرها بالعزلة، ومن ثم يدفعها إلى تبني سياسات عدوانية تجاه جيرانها، والعمل الدائم على توسيع مجالها الحيوي، وإضعاف الدول المجاورة لها؛ من منطق الخوف الدائم من الحصار(الأميرال بيير سيليرييه، ١٩٨٨، ص ٤١-٤٢).

وبالفعل خلقت كثرة الدول المجاورة لإيران العديد من المشكلات الحدودية معها سواء: دول بحر قزوين، بسبب الخلاف حول تقسيم الثروات النفطية به، أو مع دول الخليج العربي، فضلاً عن دولة العراق والتي تعتبرها إيران إمتداداً طبيعياً لأراضيها ونفوذها السياسي، كما أنها كانت تخشى من تطويقها بعد الإحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، وكان لوجود روسيا إلى جانب إيران ــ وهي دولة كبرى ــ يمثل عامل ضغط عليها(شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق، ص ٢٢٩)، إلا أن إمتلاك روسيا حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي أعطى للعلاقات الإيرانية الروسية أهمية كبيرة، زادت بعد التطورات التي شهدتها المنطقة العربية في إطار "الربيع العربي"(*).

وبالإنتقال إلى الشرق نجد الصراع بين إيران وأفغانستان، نتيجة التداخل الحدودي ومشكلة الموارد المائية، بالإضافة إلى التداخل القومي فيما يتعلق بالقومية البلوشية، والتي تمتد في أراضي كل من إيران وأفغانستان وباكستان، كما تتميز مناطق الحدود الشمالية لإيران بالتداخل القومي أيضاً، حيث تقطن أقلية أذربيجانية شمال غرب إيران بمحاذاة خط الحدود الإيراني ــ الأذربيجاني، فيما تقطن أقلية أرمينية شمال غرب إيران بمحاذاة خط الحدود مع أرمينيا، وتتبع إيران مع هذه الدول أسلوباً تكتيكياً يخدم مصالحالها الإقتصادية وهواجسها الأمنية، وفي الشمال الغربي تتشارك إيران وتركيا الحدود السياسية، حيث ورثت الدولتان عداءً تقليدياً خلال العصور المختلفة، يعود في أسبابه إلى كون تركيا (الدولة العثمانية) كانت تسيطر على معظم المجال الحيوي الإيراني وخاصة في العراق، وعندما زالت السيطرة عقب الحرب العالمية الأولى، زال

(*) تجلى ذلك في التعاون الإيراني الروسي والوقوف بجانب بشار الأسد من أجل قمع الثورة السورية.

سبب الخلاف، وتوجهت علاقات البلدين نحو التعاون وحسن الجوار (عمر كامل حسن، ٢٠١٥، مرجع سابق، ص ص ٨٨- ٩٣)،

كما أن إيران قريبة من الصين الدولة الصاعدة والتي أصبحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على مواقع القوة والنفوذ في العالم، وأخيراً فإن موقع إيران بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والهند والقوقاز؛ يجعلها من الدول المعنية بقوة بالتطورات المحيطة بها وغير القادرة على الإنعزال عن محيطها ـ حتى ولو أرادت ذلك ـ (شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق، ص ٢٣١).

٢- **مظاهر السطح:** تعتبر التضاريس من العوامل الأساسية في تحديد جيوبولوتيكية الدولة، وفي هذا السياق فإن إيران عبارة عن هضبة شاسعة تشغل الجزء الأعظم من أرض الدولة، مما يجعلها تبدو في شكل حوض له حواف عالية تمثلها مجموعة من السلاسل الجبلية التي تحيط بهذه الهضبة، إذ يحدها غرباً جبال زاجروس والتي تعتبر الجسر البري لآسيا الجنوبية، كما تمثل المسار الوحيد بين دول الخليج العربي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، كذلك تشغل جبال ألبرز التي تشكل جسراً بين جبال القوقاز وزاجروس نطاقاً جغرافياً مهماً، وحاجزاً طبوغرافياً لإيران، حيث تجاور تركيا وأرمينيا.

كما تمتاز تضاريس غرب إيران بالتلاشي حتى تختفي تماماً على الجانب العراقي، حيث تسير بشكل متعرج لتأخذ شكلاً مسطحاً حتى تصل إلى الخليج العربي، ونظراً لوجود المستنقعات في هذه المنطقة فإن هذا يمنح إيران منطقة عازلة ضد أي قوة غازية قادمة من الغرب، وعلى الرغم من ذلك فالإمتداد الكبير لهذه السلاسل الجبلية يشكل تهديداً لإيران نظراً لسهولة عمليات التهريب والعصابات المسلحة، والجماعات المعارضة للنظام الإيراني، هذا بالإضافة إلى سهولة إستهداف الأمن الإيراني في ظل معطيات البيئة الصراعية بين إيران والغرب حول البرنامج النووي الإيراني(نبيل العتوم، مرجع سابق، ص ١٥٦)، ويحدها شرقاً سلسلة المرتفعات الشرقية، والتي تتخللها صحراء لوط الواقعة جنوب شرق إيران شكل (٦).

وقد ترتب على التباين الطبوغرافي لإيران خلق تبايناً في البيئات الطبيعية والمناخية، والتي أثرت بدورها في الخريطة الديموغرافية، كما وفر لقواتها المسلحة المساحات البرية الكافية لإجراء مناوراتها العسكرية.

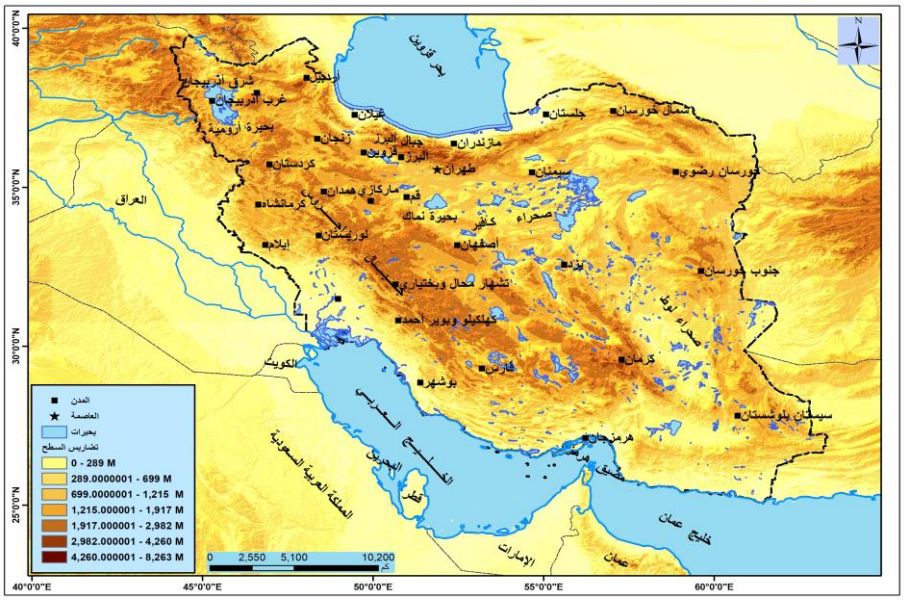

شكل (٦) خريطة مظاهر السطح في إيران

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على الخريطة السياسية لإيران مقياس ١:١٠،٠٠٠،٠٠٠ ، واستخدام برنامج arc gis 10. 3

٣- المناخ: يسود إيران مناخ قاري؛ بسبب البعد عن المؤثرات البحرية الملطفة، فالصيف شديد الحرارة حيث تصل إلى (٥٠ °م)، بينما الشتاء شديد البرودة حيث تنخفض درجة الحرارة إلى (-٢٠°م)، كما تعاني معظم الأراضي الإيرانية من الجفاف باستثناء الأجزاء الشمالية والغربية، والتي تتلقى كميات من المطر تصل إلى (٥٠ بوصة) في السنة، خاصة على سواحل بحر قزوين والتي تشتهر بالزراعة وكثرة السكان والعمران، أما الأجزاء الوسطى والشرقية والجنوبية فهي قليلة المطر قليلة السكان (محمد عبدالغني سعودي، ٢٠٠٨، ص ٢١٩-٢٢٠).

٤- السكان: مما لا شك فيه أن الإمكانيات البشرية من أهم المعايير التي يُعتمْد عليها في قياس قوة الدولة جيوبوليتيكياً، حيث تظهر أهمية القوة البشرية بوضوح من الناحيتين الإقتصادية والعسكرية، فمن الناحية الإقتصادية نجد أن الدولة التي تضم عدداً كبيراً من السكان يكون في مقدورها إحداث تنمية تقوى نظامها الإقتصادي، وبالتالي زيادة الناتج القومي للدولة، والذي يساهم في تقوية الجانب العسكري لهذه الدولة، أما من الناحية العسكرية فإن العدد الكبير للسكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة تحافظ على أمن الدولة داخلياً وحماية حدودها خارجياً، كما

أن القدرة الإقتصادية والعسكرية لأي دولة تعتمد بشكل كبير على حجم السكان وخصائصهم ومدى تجانسهم وتوزيعهم على أرض الدولة.

وإيران كغيرها من الدول لديها رغبة في تطويع قوتها البشرية والتي تتمثل في التركيب النوعي والعمري لصالح تدعيم قدراتها الإستراتيجية الشاملة، ومما لا شك فيه أن لخصائص الموقع الجغرافي والظروف السياسية والإقتصادية والثقافية والعقائدية التي رافقت نشأة الدولة الإيرانية أثرها الواضح في تشكيل السكان.

فمن حيث **التركيب الجنسي أو العرقي** فإن جُل سكان إيران ينتمون إلى السلالة القوقازية البيضاء أو الجنس الأري والذي دخل إيران في الألف الثاني قبل الميلاد، ويتمثلون الآن في القومية الفارسية المسيطرة على مقاليد الأمور في الدولة (ضاري سرحان الحمداني، ٢٠٠٩، ص ٢١٧)، أضف إلى ذلك وجود عدد من الأقليات العرقية، والتي تقطن في المناطق الحدودية، فالعرب في الجنوب والجنوب الغربي، والبلوش في الجنوب والجنوب الشرقي، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والأذريون في الشمال والشمال الغربي وأجزاء في الوسط، والأكراد في الغرب، وكان من نتائج ذلك خلق روابط بين هذه الأقليات وبين الدول المجاورة، فالعرب يمتدون إلى العراق ودول الخليج في الجنوب، وللبلوش إمتداد في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، أما التركمان فيجاورون تركمنستان، والأذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد يعيشون على تحقيق الحلم الكردي الكبير في كل من تركيا وكردستان العراق (شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق، ص ٢٣٢). جدول (١) شكل (٧).

جدول (١) نسبة التركيبة السكانية الإثنية في إيران

الأقلية	النسبة
الفرس	% ٥١
الأذريون	% ٢٤
الجيلاكي والمازنداراني	% ٨
الأكراد	% ٧
العرب	% ٣
اللور	% ٢
البلوش	% ٢
التركمان	% ٢
آخرون	% ١

المصدر: التقرير الإستراتيجي الخليجي(٢٠٠٩-٢٠١٠)، ٢٠١٠م، ص ١٤٠.

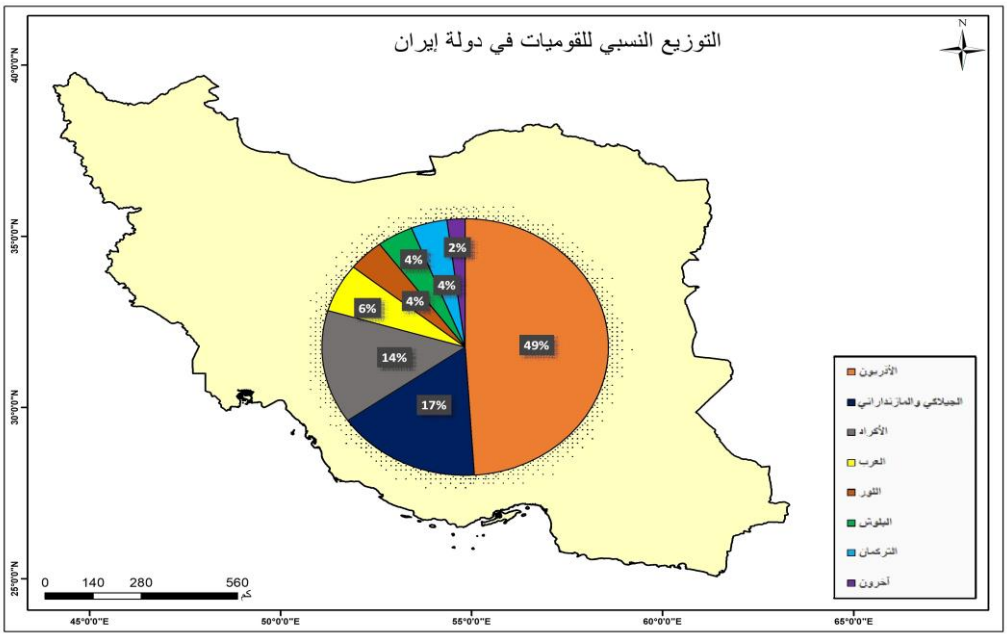

شكل (٧) التوزيع النسبي للأقليات في إيران

من عمل الباحث إعتماداً على الأرقام الواردة في جدول (١)

وقد صاحب هذا التنوع القومي في إيران **تنوع لغوي**، زاد من التباعد بين القوميات، بدلاً من المساعدة على التقارب والتآلف، حيث تمثل اللغة الفارسية اللغة الرسمية للدولة وإلى جانبها عدة لغات متنوعة وقريبة الشبه باللغة الفارسية تنتشر في شمال مرتفعات ألبرز، وتنتشر اللغة التركية في أذربيجان وبعض القبائل في فارس، والتركمان في خراسان، بالإضافة إلى اللغتان الكردية والبلوشية في الجهات الزراعية والمراكز الحضرية في الغرب الإيراني، وتنتشر اللغة الدرافيدية في بولجستان في الشرق وتنتشر اللغة العربية في منطقة الأحواز وعلى طول الساحل الموازي للخليج العربي (عمر كامل حسن، مرجع سابق، ١٢٧). جدول (٢) شكل (٨)

جدول (٢) اللغات ونسب المتكلمين بها من إجمالي سكان إيران عام ٢٠١٠م

االلغة	نسبة المتكلمين بها	اللغة	نسبة المتكلمين بها
الفارسية	٥٨	الكردية	٩
التركية	٢٦	لغات آخرى	٧

المص ١٤٠)

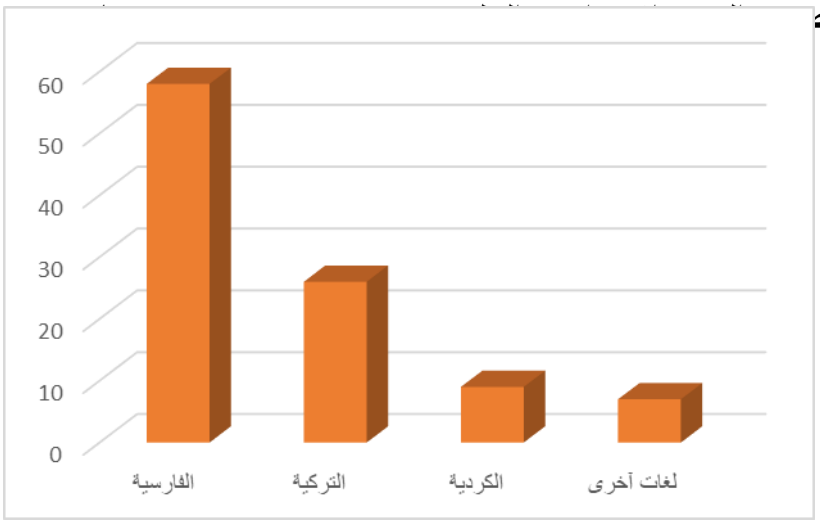

شكل (٨) نسب المتحدثين باللغات في إيران

وقد شكلت هذه التركيبة السكانية متعددة الإثنيات واللغة وبالتالي القوميات، عامل ضعف في جسد الدولة الإيرانية، في منطقة تتداخل فيها مشاكل القوميات وتُستغل لغير صالحها من قبل

دول الجوار والقوى العالمية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن إيران تضم نحو (٤٩%) من غير الفرس، وهذا يخلق مشكلات جيبولوتيكية متعددة، لا سيما وأن سياسة التهميش وسوء معاملة الأقليات التي تتبعها الدولة تساعد على التنافر بين هذه القوميات، وبالتالي تفتت الدولة خاصة عندما يكون هناك صراعات لهذه الدولة مع قوى إقليمية أو عالمية، وقد لا تظهر هذه المشكلات وقت السلم ولكنها ستكون واضحة المعالم عند وجود حالة ضعف في الدولة المركزية (المرجع السابق، ص ١٢١).

ومن الناحية **العقائدية أو الدينية**، فإن ٩٨% من الإيرانيين مسلمين، يدين نحو ٨٩% منهم بالمذهب الجعفري أو الإثنا عشري (الشيعي)، بينما يدين بالمذهب السني نحو ١٠%، ويعتنق الديانة المسيحية وعقائد آخرى أقلية لا تزيد عن ١% من جملة سكان الدولة.

وبذلك فإن نسبة المسلمين خاصة من يدينون بالمذهب الجعفري (الإثنى عشري) تكاد تكون مطلقة، وهذا يعد عامل قوة للدولة في مفهوم الجغرافيا السياسية، إذ أن وحدة الدين عامل مهم في تماسك الدولة جيوبوليتيكياً، وفي توجهاتها السياسية الخارجية (نفس المرجع، ص١٣١)..

وعلى الرغم مما تعانيه إيران من إنقسامات عرقية ولغوية ودينية، فإن القوة البشرية الكبيرة وفرت لها فرصة إعداد مؤسسة عسكرية مهيمنة وفعالة في جانبها البشري، إستطاعت مع عوامل أخرى رسم سياسة إيران الطامحة نحو الهيمنة والتوسع باتجاه الدول التي تراها مجالاً حيوياً لها.

ومن حيث **تطور حجم السكان ونموهم**، فإن لعدد السكان ومعدلات نموهم السنوي دور كبير في وجود الدولة وتحديد وزنها السياسي، ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) والشكل (٩) يتضح أن حجم السكان تطور بشكل كبير فقد إرتفع عدد سكان إيران من ٢١،٩ مليون نسمة عام ١٩٦٠م حتى بلغ نحو ٨٣،٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٠م. (البنك الدولي، التوقعات السكانية العالمية ٢٠٢٠م)، فقد حرصت إيران على زيادة أعداد سكانها لا سيما منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩م، حيث شجعت الإنجاب وزيادة معدل نموها السكاني؛ حتى أصبحت ذات ثقل سكاني كبير نسبياً، فقد ساعد التقدم في النواحي الصحية ونقص أعداد الوفيات على زيادة حجم السكان، وهي بذلك تعتبر من بين أعلى دول الشرق الأوسط سكانياً، حيث يفوق عدد سكانها كل الدول العربية باستثناء جمهورية مصر العربية (*).

(*) بلغ تعداد سكان جمهورية مصر العربية ٩٤،٨ مليون نسمة طبقاً لتعداد ٢٠١٧م.

جدول (٣) تطور أعداد سكان إيران خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ٢٠٢٠م

السنة	عدد السكان بالمليون نسمة
١٩٦٠	٢١،٩
١٩٧٠	٢٨،٥
١٩٨٠	٣٨،٧
١٩٩٠	٥٦،٤
٢٠٠٠	٦٥،٦
٢٠١٠	٧٣،٨
٢٠٢٠	٨٣،٩

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، التوقعات السكانية العالمية ٢٠٢٠م

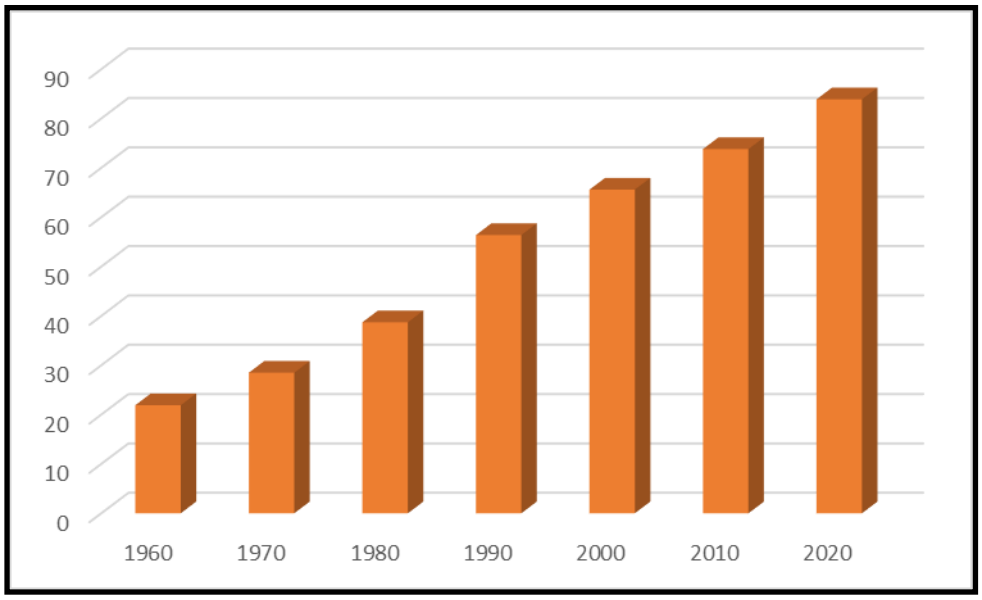

شكل (٩) تطور أعداد سكان إيران خلال الفترة من (١٩٦٠-٢٠٢٠م)

وبالنسبة لتوزيع السكان على المساحة الإجمالية؛ فإنهم لا يتوزعون توزيعاً منتظماً، حيث يرتبط ذلك بالعوامل المؤثرة في التوزيع وفي مقدمتها الموارد المائية وشكل الأرض إضافة إلى نمو المدن الكبيرة التي أسهمت في نمط التوزيع بعد تزايد حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، وكان لتضاريس إيران دور واضح في التوزيع الجغرافي للسكان، فإن إيران عبارة عن هضبة تؤلف نحو نصف مساحة الدولة يحيط بها مجموعة من الجبال المرتفعة والتي تشكل حدوداً

فاصلة بين إيران وجيرانها، وتضم هذه الهضبة مجموعة من الأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، كما تتميز بكثرة مستنقعاتها الملحية ذات التربة الرخوة، وقد أدى ذلك إلى قلة أو إنعدام السكان في هذه المناطق ، في حين تصبح المناطق الأخرى مناطق صحراوية تتخللها الكثبان الرملية، وبذلك فإن الإستيطان البشري إقتصر على هوامش تلك الهضبة لا سيما الشمالية والشمالية الغربية والتي تتميز بغزارة أمطارها.

ونتيجة لهذه الخصائص، فإن إيران تتصف بالكثافة السكانية المنخفضة، إذا ما قورنت بأقطار العالم الأخرى؛ على الرغم مما تتميز به من ثقل سكاني، حيث بلغت الكثافة السكانية عام ٢٠٢٠م حوالي ٥٢،٥ نسمة/ كم^2.

وفيما يتعلق **بالتركيب العمري والنوعي** فهي على قدر كبير من الأهمية حيث توضح الملامح الديمجرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً وتحديد حجم الفئات القادرة على العمل وحمل السلاح والتي لها إرتباط بقوة الدولة.

ويتبين من الأرقام الواردة بالجدول (٤) والشكل (١٠) إرتفاع فئة الشباب في المجتمع الإيراني عام ٢٠٢٠م؛ وبالتالي فإن المجتمع الإيراني يتمتع بقدرات بشرية فعالة تمكنه من القدرة على النهوض والتطور، في النواحي الإنتاجية والحربية.

جدول (٤) التركيب العمري لسكان إيران ٢٠٢٠م

الفئة العمرية	النسبة المئوية %
٠-١٤ سنة	٢٥
١٥- ٦٤ سنة	٦٩
٦٥ سنة فأكثر	٧

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، التوقعات السكانية العالمية ٢٠٢٠م

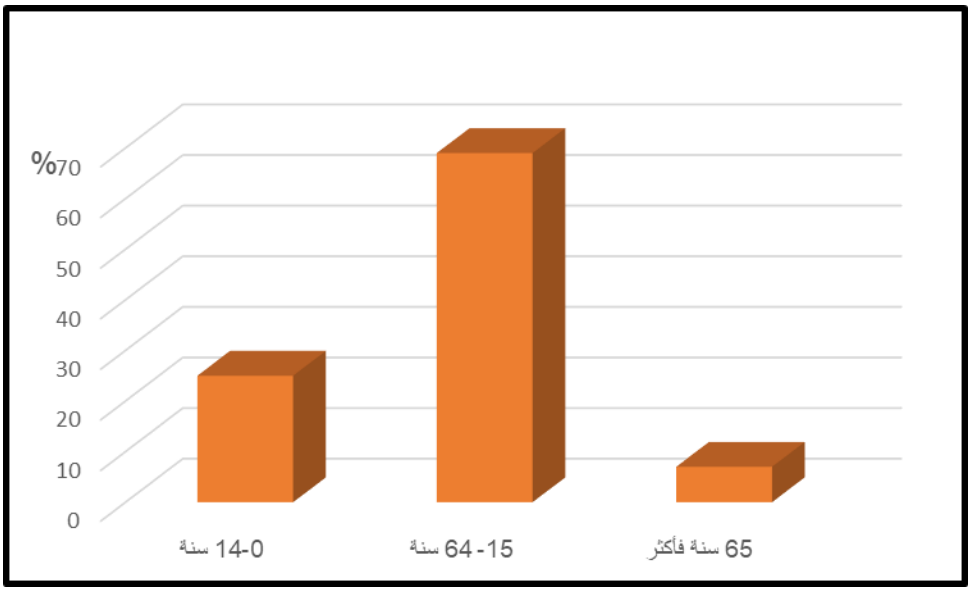

شكل (١٠) التركيب العمري لسكان إيران ٢٠٢٠م

وفيما يتعلق **بالتركيب النوعي** لسكان إيران وطبقاً للأرقام الوارد بالجدول رقم (٥) والشكل (١١) يتبين أن نسبة الذكور بلغت ٥٠،٥٧%، ونسبة الإناث ٤٩،٢٥% عام ٢٠١٠م؛ وبذلك هناك زيادة طفيفة في نسبة عدد الذكور من إجمالي عدد السكان، وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تشكل عائقاً أمام تكوين قوة عسكرية إيرانية لا يستهان بها في منطقة الشرق الأوسط .

جدول (٥) التركيب النوعي لسكان إيران خلال الفترة من (١٩٨٦-٢٠١٠م)

السنة	عدد الذكور (مليون نسمة)	النسبة المئوية	عدد الإناث (مليون نسمة)	النسبة المئوي	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)
١٩٨٦	٢٤،٦	٥١،٤٥	٢٣،٤	٤٨،٥٥	٢٨،٢
١٩٩٦	٣٠،٧	٥١،٢٥	٢٩،٢	٤٨،٧٥	٥٩،٨
٢٠٠٦	٣٦،١	٥١،٤٩	٣٤،٠	٤٨،٥١	٧٠،١
٢٠١٠	٣٧،١	٥٠،٧٥	٣٦،٠	٤٩،٢٥	٧٣،١

المصدر: (١) United Nation, Demoqraphic Year Book, 1998,p.18

(٢) تقرير التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٦،٢٠١٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Undp) ، نيويورك.

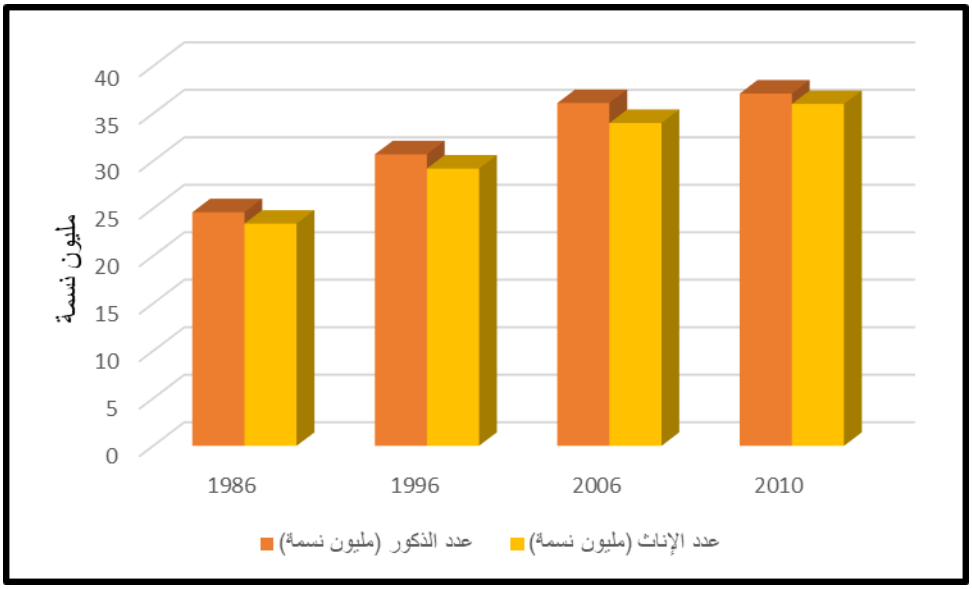

شكل (١١) التركيب النوعي لسكان إيران خلال الفترة من ١٩٨٦-٢٠١٠م

دور السكان في القدرة العسكرية الإيرانية:

توجد علاقة طردية بين أعداد السكان وحجم القدرة العسكرية للدولة، حيث أن زيادة عدد السكان يساعد على توفير أعداد وفيرة من القوات المسلحة ونشرها في مناطق واسعة داخل الدولة وخارجها كذلك إذا لزم الآمر، كما أن زيادة أعداد السكان تساعد في وجود فرص أكبر لاختيار العناصر الاصلح للخدمة العسكرية، بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة العلمية والعملية للسكان تساهم في التطور التكنولوجي والصناعي العسكري (وسام أحمد رشيد، ٢٠١٣م، ص ٦٤٧).

وتتأثر القدرات العسكرية لإيران تأثراً ملموساً بطبيعتها الديموجرافية والحجم الإجمالي لطاقتها البشرية، حيث يمثل الشباب دون العشرين عاماً ٤٥% من سكانها، كما تشير بعض الدراسات المستقبلية إلى إرتفاع عدد الذكور في إيران، وذلك يدعم زيادة عدد الملتحقين بالخدمة العسكرية في إيران وهي إلزامية بدورها وواجبة على كافة الذكور في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتتراوح مدتها من ١٤-٣٠ شهر؛ لذلك تبنت إيران منذ قيام النظام الجمهوري عام ١٩٧٩م سياسة تشجيع الإنجاب وزيادة معدلات النمو السكاني الذي أثر كثيراً في التزايد المستمر لأعداد السكان؛ وذلك إدراكاً منها لأهمية العامل البشري ك (عنصر قوة) من حيث تفوقها العددي، وتميز التركيب العمري بالفتوة، فعملت على تجسيد هذه القوة البشرية وتحويلها إلى قوة إقتصادية – عسكرية كبيرة (محمد نجاح كاظم، ٢٠١٢، ص ص ٢١-٢٣).

والقوات المسلحة الإيرانية (هي القوات النظامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتتألف من الجيش (ارتش) والحرس الثوري (سپاه) وقوة إنفاذ القانون (ناجا)، وتعتبر القوات المسلحة الإيرانية من الناحية العددية الأكبر في الشرق الأوسط. حيث يبلغ مجموعها حوالي ٦١٠,٠٠٠ فرد نشط (ولا يشمل هذا العدد قوات إنفاذ القانون أو الباسيج) بالإضافة إلى ٣٥٠,٠٠٠ جندي إحتياطي مدرب يمكن حشدهم عند الحاجة. وهذا يجعل إجمالي عدد الأفراد العسكريين الذين يمكن لإيران حشدهم ٩٦٠,٠٠٠ جندي (القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

والخلاصة أنه بالإضافة إلى التأثيرات السياسية للموقع الجغرافي والبيئة الطبيعية، فإن الوضع الديموغرافي له معانيه السياسية المهمة بالنسبة لسياسة إيران الخارجية بشكل عام وتجاه دول الجوار على وجه الخصوص، فهي دولة شيعية في محيط سني، ودولة فارسية في محيط غير فارسي"؛ فهذا يجعلها تشعر بالعزلة؛ ومن ثم الشعور بالخوف والقلق تجاه جيرانها، وأنها مهددة، وأن نظامها السياسي الثيوقراطي(*)، مستهدف من الخارج (عياد البنطيجي، يوليو ٢٠١١).

٥- النشاط الإقتصادي: تبلغ مساحة إيران نحو ١،٦ مليون كم^2، وقد منحت هذه المساحة الكبيرة إيران إمكانات إقتصادية كبيرة من الموارد الطبيعية والمواد الخام، فهي ثاني أكبر إحتياطي للغاز الطبيعي عالمياً(١٦% من الإحتياطي العالمي)، وتأتي في المركز الثالث من إحتياط النفط العالمي(١٠% من الإحتياطي العالمي)، وتشكل مبيعات النفط ما يوازي ٨٠% من الصادرات الإيرانية، إلا أن هذا القطاع واجه تحديات كبيرة؛ بسبب العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على إيران كي تتراجع عن برنامجها النووي الذي يشكل خطراً وتهديداً للسلم الدولي، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تحتل المركز السابع عالمياً في الثروة المعدنية، حيث تضم أراضيها عدداً من الموارد التعدينية مثل: الفضة والرصاص والزنك والنحاس والحديد والكروم(محمد مجاهد الزيات، ٢٠١٤، ص ٨١).

(*) الحكم الثيوقراطي (الدولة الثيوقراطية): أي الحكم بمقتضى التفويض الإلهي للحاكمين، مما يضفي عليهم صفة العصمة والقداسة، فيتحكم فيها الأمير على الرعية بمقتضى ذلك التفويض الإلهي، ولا يجوز لأحد من الرعية أن يخالفه أو يراجعه في حكمه (حاتم بن حسن الديب، ٢٠١١، ص ٣٠).

كما تمثل الصناعة أحد الأنشطة الإقتصادية الرئيسية في إيران؛ ومن أهمها: الصناعات الغذائية، وصناعة الصلب والبتروكيماويات والسجاد. وتشكل صادرتها من البترول والغاز الطبيعي نحو ٧٠% من جملة دخلها القومي(أحمد حسن إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٧).

ومع مطلع الألفية الثالثة تبنت إيران إستراتيجية صناعية أكثر إنفتاحاً نحو الإستثمار الأجنبي لما له من تأثير في تطوير وتفعيل هذا القطاع، حيث أصبحت الصناعات الإستخراجية وتحديداً إستخراج النفط والغاز الطبيعي والحديد تهيمن على هيكل الصناعة الإيرانية، بالإضافة إلى السيارات والجرارات والألات الزراعية وصناعة العدد والأدوات المعدنية، وتشير الإحصائيات إلى أن إيران تحتل المرتبة السادسة عشر في صناعة السيارات بالعالم، كما تسهم صناعة السجاد بدرجة كبيرة في صادرات إيران غير النفطية، حيث تبلغ صادراتها من السجاد أكثر من خمسة ملايين دولار سنوياً (عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ص ١٥٢-١٥٣).

الأمن الغذائي الإيراني: تسهم الزراعة في إيران بنسبة كبيرة من الناتج المحلي، إلا أن الإهمال التي تعرضت له بسبب قلة الإستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع فرض عليها إستيراد كميات كبيرة من غذائها لسد إحتياجات الطلب المحلي، وبالتالي حدوث خلل في ميزان أمنها الغذائي، إذ تعد إيران أكبر مستورد للحبوب خاصة الذرة والأرز والشعير والقمح، كما تستورد اللحوم (المرجع السابق، ص ١٥٠).

وقد لجأ صانعوا القرار في إيران إلى تبني إستراتيجيات زراعية من أهمها في إدخال الإستثمارت الخليجية للقطاع الزراعي، وتوسيع دائرة التعاون في هذا المجال، بالإضافة إلى الإستفادة من الموارد الأساسية المتوفرة في إيران كالغاز الطبيعي والنفط في إكمال إحتياجات الزراعة الحديثة، كما عملت على تقليل الإستيراد للمحاصيل الزراعية والمواد الغذائية وتوسيع التصدير وتأمين حاجات المجتمع الإيراني من المنتجات الزراعية.

والخلاصة فإن المعطيات الجغرافية لإيران كانت دافعاً قوياً وراء رغبة إيران الدائمة في التطلع إلى الخارج، كعملية إستباقية تستطيع من خلالها توسيع مجالها الحيوي، وبسط نفوذها خارج حدودها التقليدية ـ ليس في دول العالم الإسلامي أو دول الجوار فحسب ـ بل على مستوى العالم ـ إن أمكن ـ .

المبحث الثاني: محددات المجال الحيوي الإيراني

لقد وُضِعت معظم النظريات الجيوبولوتيكية القديمة إعتماداً على مبدأ إمتلاك القوة لتحقيق المكاسب والسيطرة، إلا أن المنهج العلمي الواقعي – وهو أحدث فروع العلوم الإجتماعية– إعتمد على الواقع في دراسة الأحداث والظواهر السياسية، ويهدف إلى دراسة عامل القوة والحرب والنزاعات في فهم سلوكيات الدول كعوامل مؤثرة في علاقتها ببعضها، ويركز على الدولة القومية كأساس وكوحدة للتحليل، وأن الإمكانيات المتوفرة لديها تلعب دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدراتها على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدراتها تتعدى الجانب العسكري، بل تشمل مستويات أخرى منها: التطور التقني، الأوضاع السكانية، المصادر الطبيعية، العوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والأيديولوجية (حيدر جاسم عبده الرويعي، ٢٠٠٧، ص ٧٦).

والنظام الإيراني يعاني عدد من المهددات أولها: الضغط الإقتصادي من خلال العقوبات الإقتصادية، ومقاطعة شراء النفط الإيراني، وغيرها من أساليب الضغط الإقتصادي، وثانيها: الإقصاء الشعبي وتهميش الأقليات وإضطهادها، كالمسلمين السنة، والعرب والكرد والبلوش والتركمان، والنخب السياسية المختلفة مع النظام الإيراني؛ ولذلك يبحث النظام عن مخارج لحل المشكلات الإقتصادية.

ورغم ذلك فإن إيران تتميز أكثر من غيرها بامتلاك عناصر أو مصادر للقوة المعنوية أهما: العامل التاريخي وعامل القوة المادية العسكرية، فضلاً عن العامل الأيديولوجي أو العقائدي، وقد إختلف توظيف إيران لهذه العوامل باختلاف النظام السياسي الحاكم وطبيعة أولوياته(تاج الدين جعفر الطائي، ٢٠١٣، ص١٥٦).

وهناك جملة من العوامل تحدد طبيعة وأهمية المجالات الحيوية بالنسبة لإيران، وهذه العوامل قد تكون متداخلة ومتشابكة فيما بينها، ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وقد يكون أحدها سبب لوجود الآخر، وهي على النحو التالي:

١-المحدد التاريخي:

وهو من العوامل المهمة في رسم وصياغة سياسة إيران مع الدول المحيطة، حيث تستخدم القيادة الإيرانية هذا المحدد في تفسير الماضي، والإستفادة منه في تعبئة الآجيال الحالية

وطنياً وفكرياً، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل. فتاريخ الدولة الإيرانية التي برزت قبل ١٢ قرناً من ظهور الإسلام فرضت خلالها سيطرتها على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً، لذا أصبح العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية عاملاً مهماً في رسم سياستها، وقاعدة منهجية في سياسة التوسع الخارجي(المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ...، مرجع سابق، ص٤٦).

ولا شك أن هذا التاريخ الطويل للأمة الإيرانية قد ألقى بظلاله على دولة إيران الحالية وهي ترسم خريطة جغرافيتها السياسية الحالية والمستقبلية، حيث شهدت إيران حالات إرتفعت فيها مكانتها واتسعت جغرافيتها السياسية بسبب قوتها التي أفضت إلى التمدد الجغرافي، مثلما إنتكست خلاله ولمرات عديدة عندما كانت عرضة لانكماش حدودها الجغرافية والسقوط تحت الهيمنة الجيوبوليتيكة الأجنبية.

ونظراً لاهميتها الإستراتيجية وثقلها السكاني وعمقها الحضاري، فإن دورها كان دائماً يتجاوز حدودها الجغرافية، وتاريخياً لم تكن إيران منكفئة على ذاتها، وإنما كان معظم ما يسمى ب (الشرق الاوسط) الآن هو مجالها الجغرافي ـ الحيوي.

وعلى الرغم من أن مصطلح المجال الحيوي لم يكن قد ظهر بعد في أدبيات الفكر الجغرافي السياسي، إلا في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن فكرة التوسع أو التمدد الجغرافي كانت تحتل حيزاً كبيراً في فكر كل الأنظمة التي تعاقبت على حكم إيران.

ففي القرن السابع قبل الميلاد تمكن "الميديون" من تأسيس دولة مستقلة، أخضعت لها شعب فارس الذي كان يقطن الجزء الجنوبي الغربي من هضبة إيران، وإستطاعت هذه الدولة توحيد القبائل الميدية تحت راية واحدة تنافس في قوتها أقوى دولتين في المنطقة وهما: الدولة البابلية في وسط وجنوب العراق والدولة الأشورية في شماله، واستمرت هذه الدولة حتى عام ٥٥٠ ق.م(حسين الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ٢٠٠٣، ص ٢١-٢٢).

أما الدولة "الأخمينية" فيعد ظهورها بداية رواج مبادئ توسيع النفوذ والذي حرصت عليه كل الإمبراطوريات منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، فقد أسس الأخمينيون أول دولة تؤمن بالتوسع والتمدد الجغرافي، فقد إستطاعت هذه الدولة أن تتمدد من حوض الهندوس وحتى البحر المتوسط، بما فيها آسيا الوسطى والأناضول وحوض ما بين النهرين، وسوريا ومصر، حتى دخلت تحت الهيمنة الجيبوليتيكية اليونانية عام ٣٣١ ق.م (جورج قرم، ٢٠١٠، ص ٩١).

ومنذ سقوط الدول الأخمينية، ظلت إيران تكافح من أجل إستعادة إمبراطوريتها المترامية الأطراف، حيث إستطاعت بعض القبائل الإيرانية ــ التي عرفت باسم (الفرثيين) ـ من تكوين دولة قوية عام ٢٤٧ ق.م، وطدت أركانها وتوسعت، حيث شمل نطاقها الجغرافي كل بلاد فارس وبلاد ميديا شمال إيران، والدولة الأرامية جنوب العراق والبصرة، وكذلك أشور شمال العراق(عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ١٥٨-١٥٩).

وفي عام ٢٢٤ ق.م، ظهرت الدولة الساسانية، والتي آمن قادتها بفكرة التمدد الجغرافي، لبدء دورة جيوبوليتيكة جديدة، بحيث تمكنت من توسيع المجال الحيوي الإيراني ليشمل بلاد ما بين النهرين (العراق)، وكل من أرمينيا وأذربيجان(جورج قرم، مرجع سابق، ص ٩٢).

وفي القرن السابع الميلادي إنهارت الإمبراطورية الساسانية على أيدي العرب المسلمين خلال فتوحاتهم الإسلامية؛ مما ترتب عليه ركود المشروع الإمبراطوري الفارسي، وأصبحت إيران جزءاً من الدولة الإسلامية حتى عام ١٠٥٥م، وهو العام الذي ظلت بلاد فارس بعده تُحكَم من قبل قوى خارجية تمثلت في الحكم التركي حتى عام ١٢٥٦م، تلى ذلك إجتياح المغول لإيران، ثم الإحتلال التيموري عام ١٣٩٢م(حسين الجاف، مرجع سابق، ص ٨٤).

ومع قيام الدولة الصفوية عام ١٥٠٠م تجددت فكرة التمدد والتوسع (المجال الحيوي) وفق مفهوم الفكر السياسي الإيراني القديم، حيث آمن قادتها بالتمدد الجغرافي خارج حدود إيران، كما مثل ظهورها قيام أول دولة فارسية منذ الفتح الإسلامي، وهي الدولة التي وحدت فارس، ورسمت جغرافيتها السياسية الحالية، واستطاعت الحصول على مجالات جغرافية حيوية في محيطها الإقليمي، فاستولت على أجزاء واسعة من أفغانستان والهند والعراق، غير أنها وقعت في مواجهة التمدد الجغرافي التركي الذي أخذ يتمدد جنوباً في الشرق العربي، الأمر الذي أحدث صراعاً إيرانياً ــ تركياً على المجال الحيوي في الشرق الأوسط (دونالد ولبر، ص ٨٦-٩٠).

وفي عام ١٧٩٤م بدأت دورة جيوبوليتيكية أخرى مثلتها الدولة القاجارية إستمرت حتى عام ١٩٢٥م، لتبدأ دووة جيوبوليتيكية جديدة إستمرت حتى عام ١٩٧٩م، وخلال الفترات التاريخية المختلفة التي مرت بها الدولة الفارسية(الإيرانية)، إستاطاعت الحفاظ على أهم سماتها، وهو البحث عن المجال الحيوي الملبي لطموحاتها(عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ١٦٠).

وفي العصر الحديث ومع نجاح الثورة الإيرانية في الإطاحة بنظام آخر شاهات الأسرة البهلوية الشاه "محمد رضا بهلوي" عام ١٩٧٩م، ومع صحوة "المشروع الإمبراطوري" الإيراني

الفارسي مجدداً، بدأت خطة إيران للتوسع في مجالها الحيوي، وأخذت في التخطيط للخروج بمشروع "الثورة الإسلامية" إلى آفاق أبعد من حدودها(عبدالمنعم سعيد، ١٩٨٧، ص ٦٠-٦١).

وتطورت فكرة المجال الحيوي لدى النظام الجديد، والذي أتخذ من الدين أساساً للحكم، فبعد أن كانت تقتصر إستراتيجية التمدد الجغرافي للدولة الإيرانية على إستخدام القوة الخشنة(العسكرية)، نجد أن صناع القرار الجدد قاموا بتطوير أساليب جديدة لتوسيع جغرافية إيران السياسية، حيث فرض الوضع الإقليمي والدولي عليها تغيير إستراتيجية تحقيق التوسع الجغرافي من مفهومه القديم القائم على إستخدام القوة الخشنة (العسكرية) إلى المفهوم الحديث القائم على إستخدام القوة الناعمة (اللينة)، والذي يتطابق مع المفهوم الحديث للجيبوليتك وهو "الحدود الشفافة"، أي الهيمنة دون حدود خرائطية للدولة.

٢- المحدد الديموغرافي:

سبق وأن ذكرنا أن إيران دولة ذات ثقل سكاني نسبي، وتضم أغلبية فارسية في ظل وجود عدد من الأقليات العرقية، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ٨٣،٩ مليون نسمة تقريباً، يدين معظمهم بالدين الإسلامي (المذهب الجعفري "الإثنا عشري").

ولقد أدركت السلطة الإيرانية ولفترات زمنية طويلة، أن إستمرار بقاء الدولة الفارسية واستمرار قوتها يكمن في السيطرة على تلك القوميات المتناقضة والمتعددة المكونة لسكانها، من خلال إخضاعها دائماً لتهديد أو تحدي خارجي، وإثارة شعور الخوف لديها من خطر تعتقد أنه يهدد الدولة الفارسية قادماً من الغرب والمقصود به العرب، وبالتالي محاولة التوسيع الجغرافي لمجالها الحيوي، والسيطرة على بعض الأراضي المجاورة، كمسوغ للهيمنة الداخلية، من خلال السيطرة على القوميات غير الفارسية.

كما إستغلت إيران وجود بعض الجاليات الإيرانية في العراق ودول الخليج العربي التي هاجرت بدوافع إقتصادية، فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق بشتى الوسائل والأساليب، وتحديداً نحو ساحل الخليج العربي، وقد مارست إيران هذه السياسة منذ القرن التاسع عشر، واستمرت عليها إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين(المشروع الإيراني، مرجع سابق، ص ص ٤٦-٤٧).

وعلى الرغم مما تعانيه إيران من إنقسامات عرقية ولغوية فإن القوة البشرية الكبيرة وفرت لإيران فرصة إعداد مؤسسة عسكرية مهيمنة وفعالة في جانبها البشري مما شجع إيران على الرغبة نحو التوسع والهيمنة باتجاه الدول التي تراها مجالاً حيوياً لها، حيث أظهرت إيران قدراً من التماسك الملحوظ على الرغم من إنقساماتها العرقية، إذ تمكنت من ضبط الحركات الإنفصالية ومنع تنامي تأثير حركة الأقليات القومية خارج حدودها إلى تلك التي تماثلها في الداخل، كما تجنبت تأثير التطورات التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفيتي والمشاكل التي تلت ذلك بين الجمهوريات الجديدة وخاصة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، كما إستطاعت تطويق الأزمة في أفغانستان (عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ١٣٦).

٣-المحدد الإقتصادي:

كان للظروف الإقتصادية التي تمر بها إيران في الوقت الحالي نتيجة للعقوبات الإقتصادية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، أن تكونت لديها قناعة بأن أمنها واستقرارها لا يتم إلا بتعميق علاقتها مع دول الجوار الجغرافي، وذلك من خلال إعادة بناء الثقة مع هذه الدول في إطار عمل حقيقي يقود إلى تأسيس هياكل ومؤسسات تعاون جماعي، بما فيها المؤسسات الآمنية والإقتصادية، بالإضافة إلى البحث عن مناطق نفوذ إقتصادية في مناطق أخرى من العالم.

ورغم ما يمتلكه الإقتصاد الإيراني من عناصر قوة، إلا أنه يعاني من بعض المشكلات نتيجة للعقوبات الإقتصادية المفروضة عليه. ومن أهم هذه المشكلات:

- إرتباط الإقتصاد الإيراني بصادرات وأسعار النفط، حيث تمثل إيرادات النفط ٨٠% من إجمالي حصيلة النقد الأجنبي، و٥٠% من إيرادات الميزانية العامة.

- إرتفاع معدلات التضخم والبطالة، حيث وصل معدل التضخم – وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي – إلى نحو ١٨،١%، ووصل معدل البطالة إلى ١٢،٣%، ووجود تفاوت واضح في توزيع الدخل بين السكان الإيرانيين. (المشروع الإيراني ...، مرجع سابق، ص ١٥٩-١٦١).

– تزايد إحتمالات فقدان إيران للإستثمارات الأجنبية، وعزوف الشركات الأجنبية عن التعامل معها خاصة في مجال النفط؛ وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الشركات في هذا المجال.

– بالإضافة إلى تزايد معدلات الإنفاق العسكري، وما يعنيه ذلك من تعطيل لجزء كبير من مواردها من أجل تمويل برامجها التسليحية.

كل ذلك ساعد على وجود نقاط ضعف في الإقتصاد الإيراني، مما دفع إيران إلى الإعتماد على العالم الخارجي لتأمين إحتياجاتها من السلع الإنتاجية.

ونظراً لإعتماد الإقتصاد الإيراني على عائدات النفط بشكل أساسي، فإن النفط الإيراني لا يملك ميزة تنافسية بين الإقتصاديات العربية والإسلامية، نظراً لتوافر هذه الموارد بكميات كبيرة في معظم دول الجوار الجغرافي لإيران، لذلك فإن كثير من المؤشرات تظهر أن هناك حالة من التوسع في حركة التجارة الخارجية لإيران على صعيد الدول الإسلامية غير العربية، بشكل أكبر منه مع الدول الإسلامية العربية.

كما أنه وفي إطار المواجهات المستمرة بين إيران من جهة وأمريكا والغرب من جهة أخرى، تجد إيران مبرراً بالإضافة إلى الدول العربية والإسلامية التوجه إلى الدول الغير عربية والغير إسلامية، وبذلك يتحقق لها هدفان، الأول تخفيف حدة العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها إيران من قبل أمريكا والغرب، والثاني التمكين لمشروعها التوسعي العالمي.

٤ – المحدد السياسي:

يتمركز النظام السياسي الإيراني حول "نظرية ولاية الفقيه" في إدارة كافة الشئون السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الداخلية والخارجية التي طبقها الإمام الخميني بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م.

وفي ظل هذا النظام السياسي الجديد سعت إيران إلى قيادة العالم الإسلامي بأكمله، من خلال إعتمادها على النموذج الخاص للإسلام السياسي، والحماسة الأيديولوجية للمذهب الشيعي "الإثنى عشري"، وتقويض الأنظمة العربية التي تعارض الطموحات الإيرانية.

وقد تبنت إيران مجموعة من الأهداف نابعة من مبادئ وعقائد ثورتها ومنها: الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن خمس سكان الكرة الأرضية، والإنتشار على الصعيد الخارجي.

وعن الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامي بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، فقد أكد الدستور الإيراني على فكرة (دار السلامة)، فكل المسلمين يكونون جماعة واحدة، وحكومة الجمهورية الإسلامية يجب أن تؤسس سياستها على أساس وحدة تحالف الأمم الإسلامية (دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ وتعديلاته لغاية ١٩٨٩، المادة الحادية عشر، ص٩).

وعلى هذا الأساس، وفي إطار سعي قيادة الثورة الإيرانية للعالم الإسلامي تحت مسمى الجماعة الشيعية، والتي تهدف إلى إرساء إسلام شيعي شامل هدفه أسلمة العالم وفق المذهب الشيعي، فقد رفضت القومية القائمة على أساس الجنس أو اللغة أو الثقافة، وأن الأيديولوجية المشتركة هي أساس وحدة الأمة الإسلامية (تاج الدين الطائي، ص ص ١٤٠-١٤١).

كما ترتكز الثورة الإسلامية الإيرانية كقوة إقليمية على سياسة خارجية تتماهى مع السياسة التقليدية الإيرانية، وهي المحافظة على النفوذ، وتدارك أي تهديد من جانب منافسيها التقليديين روسيا وتركيا والسعودية وباكستان.

٥- المحدد الأيديولوجي:

يدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبع أغلبية كبيرة من السكان "المذهب الجعفري" والمعروف بالمذهب "الإمامي أو الإثنى عشري"، ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني، ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزرادشتية والمسيحية.

وقد بدأ المذهب الشيعي كحزب سياسي معارض لحكومة أهل السنة والجماعة التي كونت الخلافة الأموية، وقد إجتهد الشيعة في وضع منظور خاص للحكم والسياسة، وتوصلوا إلى مفهوم الإمامة الذي جعلوه في مقابل الخلافة، ثم كان التفكير في إقامة حكومة إسلامية شيعية، حيث قامت عدة دويلات في العراق وإيران وآسيا الوسطى قد إستقلت عن الخلافة العباسية، ثم قامت الخلافة الفاطمية في مصر وشمال إفريقيا كأول دولة شيعية ذات سيادة، تطبق المذهب الشيعي بكل أبعاده العقائدية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية، لكن في العصر الحاضر أصبحت "الإثنى عشرية" الواجهة الرئيسية للتشيع، حيث تعتبر هذه الطائفة أشهر فرق الشيعة

وأكثرها إنتشاراً في العالم، ويقدر أتباعها بنحو ٢٠٠ مليون شيعي تقريباً، وإليها ينتمي أكثر الشيعة في إيران والعراق ولبنان وباكستان ... وغيرها من البلدان التي وصلت إليها العقيدة الشيعية(محمد نور الدين عبدالمنعم، ٢٠١١، ص ٧-٨).

والتشيع بالنسبة لإيران هو المتراس الذي يحمي هويتها القومية والثقافية، والوسيلة التي تخترق بها الدول العربية والإسلامية، والدليل على ذلك ما تقوم به اليوم في العراق ودول الخليج العربي وبلاد الشام، والذي يظهر بوضوح مدى إستغلال السلطة الإيرانية للتشيع كأحد المرتكزات في تحقيق أطماعها الجيوبولوتيكية.

ومن أهم ما يميز الأيديولوجية الإسلامية لدى إيران الطابع الأممي، والذي يستند على الإعتقاد بأن إيران مؤهلة لبناء نظام دولي إسلامي تُحقق من خلاله زعامة العالم الإسلامي، وهي بذلك إستخدمت الدين من أجل تصدير الثورة الإيرانية، والتي كانت تعبيراً عن إستراتيجية توسعية تنبع من الطموحات الإيرانية، والتي حددت خارطة الجمهوريات الإسلامية لتمتد من إندونيسيا حتى المغرب، ولتضم المسلمين في هذه المناطق وغيرها عن طريق إستخدام كافة الوسائل وفرض السلطة، وتأكيد الدور القيادي لإيران(عبدالعزيز الراوي، ٢٠٠٥، ص ٣٤).

ويكشف التشيع مدى طائفية إيران ومشروعها الثيوقراطي المذهبي وسعيها إلى تحقيقه، وبأنها المرجع الديني والسياسي في العالمين العربي والإسلامي. وتصريحات مسؤولي طهران تثبت طائفيتهم ومذهبية مشروع ثورتهم والتي تؤكد دائماً على أن أذرع "الولي الفقيه" بإمكانها أن تؤسس نواة لحكومات إسلامية تابعة لطهران وتدور في فلكها في كل من: العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين، كما أن كل ما تقوم به طهران من تدخلات في شؤون العالمين العربي والإسلامي نابع من خطة "الولي الفقيه" التي تهدف إلى تشييع العالمين العربي والإسلامي (عمارة محمد الرحيلي، ٢٠١٥، ص ١٣).

٦- المحدد الأمني:

تعرض الأمن القومي الإيراني إلى مجموعة من التحديات التي فرضتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، في كل من أفغانستان وآسيا الوسطى ودول الخليج العربي والعراق، لهذا سعت إيران في مشروعها إلى إنتزاع دور إقليمي تراه حقاً لها في ظل غياب المشروع الإقليمي العربي، وتخبط السياسة

الأمريكية في المنطقة، وقد حقق المشروع الإيراني نجاحات واضحة في تثبيت حضوره على طول الخليج العربي وشرق المتوسط. إذ إنطلقت سياسة إيران في الخليج من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية، وصادراته النفطية، وهي تولي موضوع الآمن في الخليج معظم إهتمامها في مواجهة التهديدات والتدخلات من خارج الإقليم، خاصة الولايات المتحدة الآمريكية (طايل يوسف، ٢٠١٣، ص١٢٥).

كما ركزت إيران على مقاومة السياسة الأمريكية في المنطقة من خلال محاولة عسكرة المجتمعات العربية " العراق، لبنان، سوريا، اليمن"، وفرض المليشيات التي تمولها داخل هذه الدول، وربط الإستقرار في هذه المجتمعات بقبولها دور إيران الإقليمي، ومحاولة تحويل الصراع في المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية حتى يكون لها دور رئيسي فيها، بالإضافة إلى السير بخطى متسارعة للمضي قدماً في برنامجها النووي (المرجع السابق، ص١٢٦).

والمتابع للسياسة الخارجية الإيرانية، سواء كانت سياسة ناعمة أو خشنة، يجد أنها إعتمدت على هذه المحددات كمرتكزات لتحقيق أطماعها التوسعية.

المبحث الثالث: أدوات وآليات إيران لتوسيع مجالها الحيوي

عندما ترغب بعض الدول في توسيع مجالها الحيوي والذي تعتقده ضرورياً لها، فإنها تلجأ إلى العديد من الآليات والأدوات التي تساعدها في تحقيق أهدافها، ومن هذه الآليات: إستخدام ما يطلق عليه "القوة الناعمة" أي السيطرة دون اللجوء للحرب مثل: التغلغل الإقتصادي من خلال المعاهدات والتبادل التجاري، أو الوسائل الدبلوماسية والإعلامية، أو من خلال الآليات السكانية، والمتمثلة في تشكيل أحزاب وحركات سياسية ذات مناهج عقائدية متطابقة أو قريبة من الأفكار السائدة في البلد الذي يريد تمرير تدخله في شئونه، أو إستخدام العقيدة الدينية في مد النفوذ والتوسع الجيوبوليتيكي. أما النوع الآخر من الوسائل فيتمثل في آلية إستخدام القوة الخشنة أو الصلبة (العسكرية) أو قوة الردع، بالدخول في صراع مسلح بنفسها، أو اللجوء إلى الحرب بالوكالة.

وفي الأونة الأخيرة أصبح الغزو الثقافي والحضاري بديلاً موازياً للغزو العسكري، وفي ظل تنامي ديناميات العولمة وأذرعها، أصبحت عملية السيطرة على العقول (الغزو الفكري) أشد خطراً من التدخل العسكري والسيطرة على الحدود (أحمد عبدالسلام دياب، ٢٠١٨م، ص٣٨) .

وقد قامت إيران باستخدام عدد من هذه الآليات والأدوات بشقيها "الناعم والخشن" لتحقيق ما تطمح إليه من توسع جيوبولوتيكي في كثير من مناطق العالم، والتي من أهمها:

أولاً: القوة الناعمة: وتتمثل في عدد الآليات أهمها:

١- الآلية الثقافية والإعلامية:

كانت الوسيلة الثقافية والإعلامية إحدى مظاهر الإستعمار التقليدي، وتعني السيطر على العقول والأفكار، وهذا ما قامت به إيران من أجل التغلغل والنفوذ في كثير من الدول التي تعتقد أنها إمتداداً جيوبوليتيكياً لها.

ففي العراق وعقب الإحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، وحل وزارة الإعلام في بغداد؛ حرصت إيران على إغراق العراق إعلامياً بتمويلها لعشرات الفضائيات التي قامت (بتصدير الثقافة الشيعية بكل مفاهيمها وآبعادها) للعراقيين، حتى زادت أعدادها عن الأربعين قناة، وكان المضمون الإعلامي لهذه القنوات يصب في ترسيخ التوسع والهيمنة الإيرانية، والدعوة إلى التشيع، وتغذية الشعوبية التي تركز على الإنتقاص من العرب تاريخاً وحضارة ورموزاً وشعوباً، وربط الأوضاع المتدهورة عربياً بأهل السنة والجماعة (المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية...، مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣٣).

وفي اليمن، أعطت إيران الشباب اليمني المنح الدراسية بصورة مجانية، وقامت بضخ مئات الآلاف من الكتب الإثنى عشرية، وإحياء المناسبات الدينية الشيعية، كما قامت بتمويل الإعلام المرئي والمقروء، وعمل دورات تدريبية للكوادر الإعلامية (المرجع السابق، ص ص٤١٨ - ٤٢١).

وكذلك فعلت في دول آسيا الوسطى، حيث قدمت مساعدات لتطوير ثقافة العناصر الفارسية في هذه الدول، من خلال تدريس اللغة الفارسية في المدارس والجامعات، ودراسة المرحلة الفارسية في تاريخ تلك الدول، كما آنشأت مركزاً بحثياً لدراسة آسيا الوسطى والقوقاز(محمد السيد سليم، الدور الإيراني في آسيا الوسطى، ٢٠٠٠، ص٥٣).

وفي إفريقيا إتخذت إيران الأدوات والأليات الثقافية؛ لتحقيق أهدافها التوسعية بالقارة، حيث إستغلت المال في نشر التشيع، وكان للسفارات والمراكز الثقافية دوراً كبيراً في دعم التغلغل الإيراني داخل القارة، وذلك من خلال دعم الجمعيات والأنشطة الثقافية والفنية الهادفة للتعريف

بالثقافة الإيرانية، والتأثير على الفئات الفقيرة والمهمشة، ويُمثل المركز الثقافي الإيراني أهم أدوات هذا المسار، وذلك بتدعيم المشاركات في معارض الكتاب والأسابيع الثقافية (عمارة محمد الرحيلي، ٢٠١٥م، ص ١٣).

٢- الآلية الدينية (نشر المذهب الشيعي):

إن الدول الباحثة عن مجالات حيوية خارج حدودها السياسية، تستطيع إستخدام العقيدة الدينية في تحريك شعوبها، لمساندة دولهم في مد نفوذها الجيوبولوتيكي وتوسيع مجالها الحيوي.

وتعتبر إيران من الدول الرائدة في إستخدام هذه الآلية، فاستخدام التشيع في السياسة الخارجية الإيرانية قديم يعود إلى الدولة الصفوية، حيث تتعامل إيران مع التشيع والشيعة كحصان طروادة، فمن خلاله تخترق إيران الكثير من دول العالم، كما تستعمل إيران التشيع والشيعة كمركب من مراكب الإختراق والتدخل وفرض الهيمنة الجيوبولوتيكية الإيرانية في شئون العديد من البلدان، والتي تشمل: باكستان وأفغانستان والهند والصين شرقاً، ودول أسيا الوسطى، ودول الخليج العربي واليمن، وبلاد الشام، والدول الإسلامية في إفريقيا.

ولنشر التشيع، تستخدم إيران مجموعة من الوسائل ذات التأثير الثقافي والسياسي، ومن الوسائل ذات التأثير الثقافي: مراكز تعليم اللغة الفارسية ــ المستشارية الثقافية الإيرانية ــ المدارس الإيرانية في الخارج ـ المركز الإسلامي للحوار بين الحضارات. (المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٧).

أما الوسائل ذات التأثير السياسي، فتتمثل في تأسيس عدد من الأحزاب ذات بُعد طائفي يعبر عن أيديولوجية شيعية في عدد من الدول العربية مثل: العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وعندما تكتسب هذه الأحزاب شرعية العمل السياسي وأصبح لها قاعدة شعبية؛ تذهب إلى تشكيل مليشيات مسلحة، بعد تهيئة عناصرها وإعدادها عقائدياً لقبول فكرة الإنخراط في أي مهمة توكل إليها، فتكون هذه المؤسسات المرتبطة بدولة خارجية أداة تتحرك بموجب تعليمات تلك الدولة، وبما ينسجم مع مصالحها. **مثال ذلك:** تأسيس إيران لما يسمى حزب الله في لبنان، وجماعة أنصار الله الحوثية في اليمن، وحركة الوفاق الشيعية في البحرين، والحشد الشعبي في العراق.

٣- الآلية الإقتصادية:

من دوافع محاولة بعض الدول التوسع الجغرافي، تحقيق بعض المكاسب الإقتصادية من خلال الحصول على موارد جديدة وإضافية لتأمين رفاهية سكانها، وليس شرطاً أن تحقق هذه الدول هدفها من خلال القوة العسكرية ضد الدول الضعيفة، ولكن من خلال التغلغل والنفوذ الإقتصادي عن طريق التبادل التجاري الناتج عن المعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية والتي تبرمها الدول القوية مع الدول الأضعف، أو الحصول على إمتيازات من خلال الشركات الخاصة، أو من خلال تقديم المعونات الإقتصادية والتي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة.

وتطبق إيران هذه الآلية في كثير من الدول، حيث تستهدف سياسة إيران في تغلغلها الجيوبولوتيكي في إيجاد موطئ قدم للشركات الإيرانية من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والمواد الخام، أضف إلى ذلك تصدير منتجاتها إلى أسواق بعض الدول بعيداً عن هيمنة نشاط الشركات العالمية، بما يسهم في تعزيز علاقات طهران مع دول المنطقة، ويسهل تحركاتها، في ظل حاجة هذه الدول لتحسين أوضاعها الإقتصادية (أحمد عسكر، ٢٠١٩، ص٨٠).

ثانياً: القوة الصلبة (الخشنة): وتتمثل في:

١- الآلية العسكرية:

منذ القدم والعلاقات الدولية تقوم على مبدأ التنافس في عملية التوسع الجيوبولوتيكي خارج الحدود، للحصول على عدد من المكاسب السياسية والإقتصادية للدولة الأقوى على حساب الدولة الأضعف، بالسياسة في بعض الأحيان وبالقوة العسكرية أحياناً أخرى.

وإيران وعلى مدار تاريخها الطويل من الدول التي إستخدمت قوتها العسكرية لتوسيع مجالها الحيوي، أخرها السيطرة على الجزر الإمارتية الثلاث ذات الأهمية الإستراتيجية في مدخل خليج هرمز عام ١٩٧١م، بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية مع العراق للسيطرة على كامل منطقة شط العرب عام ١٩٨٠م، كما لجأت أيضاً في الفترة الأخيرة إلى إستخدام القوة العسكرية بشكل غير مباشر من خلال تمويل وتسليح عدد من الأنظمة السياسية والمليشيات لتحقيق الغرض نفسه، من خلال الحرب بالإنابة (الوكالة)، وليس أدل على ذلك من تمويل وتسليح وتدريب قوات النظام السوري ضد المعارضة إبان الثورة السورية عام ٢٠١١، وكما تفعل مع مليشيات "الحشد الشعبي" في العراق و"حزب الله" في لبنان و"الحوثيون" في اليمن.

وقد إستطاعت إيران إستخدام (الحرب بالوكالة) لتقاتل الولايات المتحدة على الساحة العراقية عبر دعم بعض الوكلاء (الحلفاء)، بشكل أثر على القرارات الأمريكية التي تتعلق بقدرتها على مهاجمة إيران، بسبب البرنامج النووي الإيراني، وكذلك فعلت في اليمن لتقاتل المملكة العربية السعودية، وتخلق نوعاً من التوتر على حدودها الجنوبية، لضرب خطوط المملكة الخلفية، نتيجة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران، وذلك من خلال وكلائها في اليمن متمثلاً جماعة "أنصار الله الحوثية".

المبحث الربع: مشاريع إيران التوسعية وخريطة نفوذها في دول الجوار الجغرافي

كان لرغبة إيران في توسيع مجالها الحيوي في عدد من المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية من دول العالم؛ أن تبنت عدد من المشاريع ذات طبيعية توسعية، حيث لم يقتصر النفوذ الإيراني على دول الجوار الجوار الجغرافي وحسب، بل تجاوز ذلك ليشمل العديد من دول العالم، متمثلةً في الدو التي إستقلت عن الإتحاد السوفيتي السابق(جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز)، فضلاً عن الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الوجود الواضح للجالية الإيرانية في بعض الدول الأوروبية ذات الأغلبية الإسلامية بصفةٍ عامة.

وتستند السياسة الإيرانية في ذلك على العامل التاريخي، وهو إحياء الإمبراطورية الفارسية القديمة، حيث كانت إيران ولعدة قرون متعاقبة أو متقطعة، أحد طرفي (النظام العالمي في ذلك الوقت) والقائم على وجود قوتين متنافستين: "الإمبراطورية الإخمينية" في مواجهة الإغريق، ثم "الإمبراطورية البارثية" في مواجهة روما، ثم "الإمبراطورية الساسانية" في مواجهة "الإمبراطورية البيزنطية"، حيث يعتبر هذا السجل التاريخي مصدر فخر واعتزاز لدى الإيرانيين، ومحرك أساسي من محركات السياسة التوسعية الإيرانية، كما إعتمدت إيران في نهجها السياسي التوسعي على عدد من المحركات، تمثلت في القومية الفارسية، بالإضافة إلى البعد الديني (المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ٢٠١٤، ص ١٢٧).

ومنذ ثمانينات القرن العشرين، وضعت إيران لبنات مشروع الإستراتيجية الوطنية "نظرية أم القرى"(*)، والذي يعطي لإيران في العالم الإسلامي هالة من القدسية (باعتبارها أم القرى)،

(*) تعني "نظرية أم القرى": أن تصبح إيران هي نواة مركز الإسلام العالمي، وبالتالي فهي تمثل الدولة القائدة التي تفرز زعيماً يكون له السلطة والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء، واختيار حكومة لتمثيل هذه الأمة،

وأن واجب الدفاع عنها يعلو أي مصلحة أخرى، كما يعطي أهمية قصوى لموقع إيران الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية من أجل تحقيق التمدد الإقليمي وفرض الهيمنة.

وتؤكد هذه الإستراتيجية في خطوطها العريضة على ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة لطهران هي: الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني، وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي والدفاع عن أرضها، بالإضافة إلى التوسع إقليمياً.

ويفسر السياسي الإيراني (محمد جواد لاريجاني) النقطة الأخيرة بقوله "أن هذه الإستراتيجية تحتم على إيران أن لا تحد حدودها الجغرافية من دورها، إذ لا دولة باستثناء إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي، وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك، وأن إيران ستكون بؤرة ومركز منطقة جنوب غرب آسيا بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية، ومكانتها الجغرافية السياسية والإستراتيجية والإقتصادية، ودورها الإتصالي". (المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مرجع سابق، ص ٩٥-٩٦).

ومن الملفت أن معظم هذه الأطروحات لا تخرج عن الطموحات القديمة لإيران، ولكنها منذ عام ١٩٧٩ بدأت تأخذ طابعاً آخر عبر العباءة الإسلامية بزعامة "الخميني" والذي كان يقول"، أنه يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان، وعندما يصبح سيداً لهذا الحزام، يستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي"(المرجع السابق، ص ٩٩).

ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة الحديث عن وجود عدد من المشاريع السياسية، لتغيير خريطة الشرق الأوسط، وذلك من خلال عدد من المصطلحات السياسية منها على سبيل المثال: الشرق الأوسط الجديد، والشرق الأوسط القريب، والنظام العالمي الجديد. وإيران تواكب هذا التحرك سعياً لرسم خريطة جديدة للمنطقة في مواجهة الخريطة الأمريكية، مستعينة بما لديها من مرتكزات عقائدية وفكرية وسياسية واقتصادية، معتبرة أن من حقها بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، أن تضع نظرية إقليمية تحقق مصالحها وطموحاتها(محمد السعيد عبدالمؤمن، ٢٠١١، ص ٢٠).

إستناداً إلى التجربة التاريخية للدولة الإسلامية، وذلك من خلال إحياء الإسلام الشيعي، على إعتبار أنه هو السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة.(نبيل علي العتوم، ٢٠١٣، ص ١٤٧-١٤٨).

حيث يعتقد الإيرانيون أن مصطلح "الشرق الأوسط" من أكثر المصطلحات السياسية إبهاماً، فمنذ ظهوره وحتى الآن لم يطلق على منطقة جغرافية محددة بدقة، وأنه يخضع لتفسيرات مختلفة تعتمد على عنصر المصلحة سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو إستراتيجية، وأن الإيرانيين يرفضون هذه التفسيرات، كما يرفضون أيضاً مصطلح الشرق الأوسط الجديد، لأنهم يرون أنه محاولة أمريكية إسرائيلية لمعالجة التغير الجديد في هذا الجزء من العالم (المرجع السابق، ص٢١).

كما يرون أن طرح فكرة "الشرق الأوسط الجديد" جاءت مصحوبة بمخططات تعمل على إحداث تغييرات في الواقع السياسيى والإقتصادي والإجتماعي والعسكري في المنطقة، تبدو شواهدها في عقد إتفاقية "كامب ديفيد"، ومباحثات السلام، وتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل، وتهجير اليهود من جميع أنحاء العالم إلى إسرائيل، فضلاً عن إحتلال العراق، وكذلك تصعيد الخلاف بين دول الخليج العربي وإيران، وبث الخلاف من ناحية أخرى بين إيران وباكستان وأفغانستان حول قضايا الشيعة والسنة، إلى جانب إيجاد شقاق في العلاقات بين إيران وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز المستقلة عن الإتحاد السوفيتي، وكذلك محاولة فصل تركيا عن العالم الإسلامي، ومحاولة تعميق الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وبين الدول العربية والإسلامية من ناحية آخرى (نفس المرجع، ص ٢١).

كما يرفض الإيرانيون أيضاً فكرة "الشرق الأوسط القريب"، باعتبارها فكرة تروجها الصهيونية العالمية كبديل يهدف إلى إيجاد مكان دائم ومطمئن لإسرائيل في الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي، وذلك من خلال تقسيم الدول المشكلة لمنطقة الشرق الأوسط إلى دول متطرفة ودول معتدلة، والدعوة إلى مواجهة الدول المصنفة على قائمة الإرهاب من أجل إحباط نشاط الحركات المضادة للصهيونية والإمبريالية في المنطقة.

ومن هنا يربط الإيرانيون بين فكرة "الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط القريب والنظام العالمي الجديد"، من خلال تلاقي الأهداف وتوحدها في فكرة تفتيت قوة العالم الإسلامي، وحرمانه من أسباب القوة المطلقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وفكرياً وإجتماعياً، والتي يمكن أن تمكن العالم الإسلامي من المشاركة في إدارة العالم(المرجع السابق: ص ٢٢).

ولما كانت إيران تعتبر نفسها حلقة الوصل بين منطقتي الخليج والشرق الأوسط القديم وبين آسيا الصغرى، ولديها مقومات التعامل مع أطراف المنطقتين، والإشتراك في جميع

الترتيبات الأمنية والإقتصادية والسياسية فيهما، مع وجودها الفعال في المنظمات الإقليمية، فإنها مؤهلة لعرض مشروع تجمع يمثل قوة سياسية وإقتصادية مؤثرة ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضاً.

ومن هذا المنطلق فقد طرحت إيران عدد من المشروعات الإقليمية مثل: "مشروع أمن الخليج ٦+١+١"، ومشروع "السوق الإسلامية المشتركة"، ومشروع "وحدة العالم الإسلامي"، ومشروع "الشرق الأوسط الإسلامي"، ومشروع "الحكومة العالمية للإسلام"، ومشروع "أم القرى"، فضلاً عن توسيع قاعدة "منظمة التعاون الإقليمي"(المرجع السابق، ص ٢٢).

وتسعى إيران من خلال هذه المشاريع، لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وايران وتركيا ودول آسيا الوسطى والمنطقة الإسلامية في إفريقيا، كما تهدف من من وراء ذلك أيضاً تكوين حزام أمني مع الدول التي بها أغلبية شيعية، وتقديم بديل قوي للإسلاميين السنة، حيث تشترك هذه الدول مع إيران أيديولوجياً، من حيث وجود قاعدة جماهيرية شيعية مثل اليمن والبحرين، أو مراكز ضغط شيعية مثل حزب الله في لبنان، أو حكومات شيعية مؤثرة مثل الحكومة العراقية والسورية، فضلاً عن حزب الوحدة الشيعي والجالية الشيعية الكبيرة في أفغانستان(المرجع السابق، ص٢٥).

وفي الأونة الأخيرة برز مشروع إيراني آخر يهدف إلى التمدد الشيعي، ويتمثل هذا المشروع في فكرة "إيران الكبرى" وذلك من خلال تشكيل إتحاد يجمع إحدى عشرة دولة، فضلاً عن عدد من الكيانات المستقلة عن روسيا والصين والعراق، بالإضافة إلى البحرين.

والمقصود "بإيران الكبرى": تلك المنطقة الواسعة التي تضم آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، وتضم إحدى عشرة دولة مستقلة هي: إيران وأفغانستان وتركمنستان وتاجيكستان وأوزبكستان وقزاغستان وقرغيزستان وجورجيا وآذربيجان وأرمينيا وباكستان، فضلاً عن دول تعتبرها إيران إمتداداً تاريخياً لها مثل العراق والبحرين، وجمهوريات شبه مستقلة في روسيا مثل داغستان وأوستيا ونخجوان، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٧،٣ مليون كم^2، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وتضم شعوب الأكراد والآذريين والتات والتاجيك والبشتون والبلوش والأرمن، وهؤلاء رغم إنتماؤهم إلى عرقيات مختلفة، إلا أنهم من وجهة النظر الإيرانية تجمعهم ثقافة واحدة وعادات متشابهة، وإقتصاد متكامل، وتاريخ مشترك، وكانوا تحت الحكم الإيراني قبل أكثر من ٢٠٠ عام (محمد السعيد عبدالمؤمن، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٣). **شكل (١٢)**

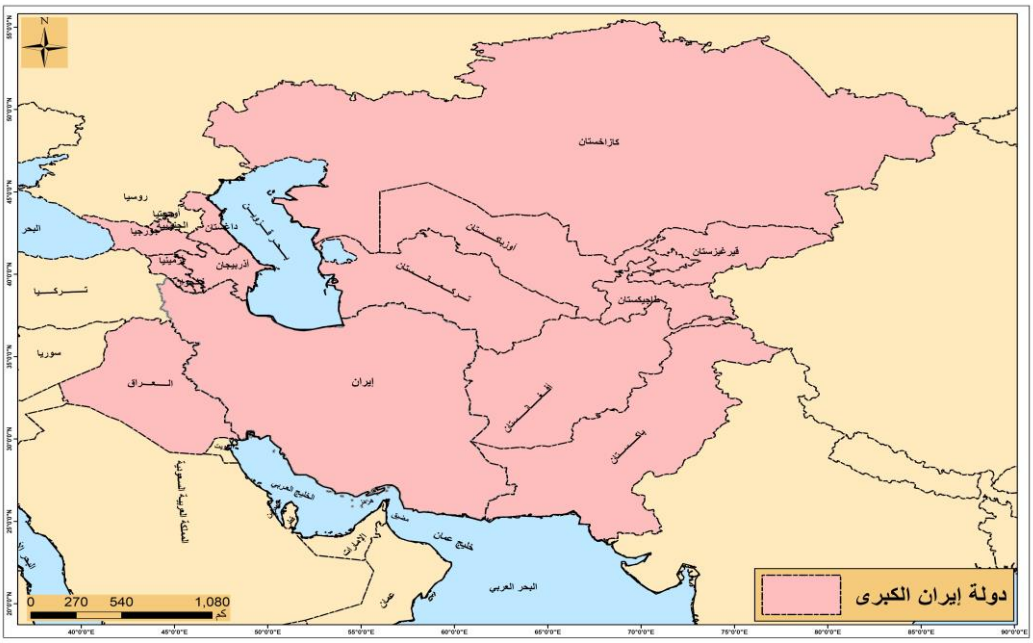

شكل (١٢) إيران الكبرى

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج arc gis 10. 3

وترى إيران أن تطبيق أياً من هذه المشاريع إنما يهدف إلى دعم وتعميق التعاون الإقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء، وبذلك تكون حققت النموذج التطبيقي لنظرية المجال الحيوي.

ومما شجع إيران على الرغبة الدائمة في توسيع مجالها الحيوي إفتقاد المنطقتان العربية والإسلامية إلى مشروع تكاملي في الشأنين السياسي والإقتصادي، لا سيما وهي صاحبة تاريخ متجذر بمنطقة الشرق الأوسط، ولها إمتدادات إجتماعية وثقافية وديمغرافية وإقتصادية معقدة؛ الآمر الذي أدى إلى أن تقوم تاريخياً بلعب أدوار إقليمية في مواضع جغرافية شتى. حيث برزت التطلعات الإيرانية نحو جوارها الجغرافي، ثم ما لبثت أن وضعت عينيها على بعض المناطق التي تمتلك مزايا جيوسياسية وجيواقتصادية في قارت العالم المختلفة.

ونظراً لإتساع الأطماع الإيرانية في توسيع مجالها الحيوي ليشمل العديد من الأقاليم الجغرافية في قارات العالم المختلفة وتعدد الدوائر الجيوبوليتيكة للاطماع الإيرانية فسوف يتم إلقاء الضوء على الدائرة الجيوبوليتيكة الأولى والتي تشمل دول الجوار الجغرافي، لما تمثله دول هذه المنطقة من أهمية في كافة المجالات.

مجال إيران الحيوي في دول الجوار الجغرافي (دراسة تطبيقية):

تنظر إيران إلى نفسها دائماً إنطلاقاً من كونها قوة إقليمية، ولكي تكتسب كل مواصفات هذه القوة لا بد أن تكون الأقوى بين القوى المحيطة بها، وقد تجلى ذلك منذ أن كانت الإمبراطورية الفارسية تتقاسم النفوذ والتأثير مع الإمبراطورية البيزنطية، وحديثاً لم تخفي السياسة الخارجية الإيرانية إستراتيجية تمديد مجالها الحيوي، ومحاولة توسيع دورها الإقليمي.

حيث تجلت بوادر المشروع الإيراني بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وذلك عبر إطلاق شعار "تصدير الثورة" والذي كان بداية لعلاقة صعبة مع الدول الإقليمية ـ لا سيما ـ الدول العربية، حيث لم تقتصر على تحريك النوازع القومية الفارسية ضد العرب، بل أصبحت تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي، وإرادة السيطرة والإستحواذ (طايل يوسف عبدالله، ٢٠١٣، ص ص١٢٣-١٢٤).

وتمثل الدول المشاطئة للخليج العربي، ودول آسيا الوسطى، ودول الجوار الشرقي (أفغانستان وباكستان)، المجال الحيوي الأقرب والأهم بالنسبة لإيران. شكل (٢١)

شكل (١٣) دول الجوار الجغرافي لدولة إيران

الخريطة من عمل الباحث باستخدام وبرنامج arc gis 10. 3

١- مجال إيران الحيوي في دول الجوار العربي:

ومن بين دول الجوار الجغرافي لإيران تبرز المكانة الخاصة والمتميزة لدول الجوار العربي، والتي إحتلت وما زالت تحتل موقع القلب الإستراتيجي للعالم بأسره. ومنذ القدم ويوجد ميراث طويل من التفاعل والإتصال بين إيران والمنطقة العربية، تجلت في مواريث تاريخية عميقة، ووشائج حضارية وثقافية ودينية متجذرة، ولكن لم يخلو هذا التفاعل وذلك الإتصال من كثير من الصراعات الحادة والعنيفة؛ والتي أثرت على مسار العلاقات بينهما.

حيث تتبنى إيران إستراتيجية المجال الحيوي؛ لكي تمنحها من وجهة نظرها حق الهيمنة على منطقة الخليج العربي، من خلال الإستئثار بدور إقليمي، دون إعتبار لمصالح دول المنطقة وأمنها؛ مما ترتب عليه العديد من الخلافات التي سيطرت على مسار العلاقات بين إيران والعرب الخلاف (العقائدي – القومي)، والتي تجلت في صراعات المنطقة سواء في عصور ما قبل الإسلام أو ما بعده، وتتمثل في ذلك التباين والتنافس الحضاري والثقافي بين الأمتين، مع الإختلاف الواضح حول عدد من المشاكل الحدودية، منها مشكلة (الجزر الإمارتية الثلاث)، وحول عدد من إشكاليات الكيان الشيعي ذاته (البحرين ـ العراق ـ سوريا ـ لبنان ـ اليمن)، حيث تحاول إيران إستغلال الأقليات الشيعية في دول الجوار لتحقيق مصالحها، سواء بالضغط على الوتر القومي أو الديني (المذهبي) أو الشعبي(نازلي معوض، ١٩٩٣، ص ص ٧٥-٧٧).

ولقد إعتمدت إيران في ظل الأنظمة المتعاقبة، على مبدأ التعامل الفوقي مع العرب، منطلقة من العامل التاريخي الذي كانت لإيران فيه سلطة على بعض الدول العربية، وذلك في عهد الإمبراطورية الفارسية، والتي كانت تتسم بروح التوسع والسيطرة العسكرية.

ومن خلال التدقيق في العلاقات العربية الإيرانية يلاحظ أن: إيران التاريخية والمعاصرة تعاني معضلة إستراتيجية تنعكس على سياستها تجاه الجوار العربي، وتتمثل هذه المعضلة في مجموعة من النقاط أهمها: الإحساس بالتفوق العسكري على الجوار العربي؛ والذي أدى إلى نزعة التوسع والإحتلال ، بالإضافة إلى الإحساس بالعزلة الثقافية عنه بفعل إختلاف اللغة والدين (التشيع).

وتكمن أهمية منطقة الخليج العربي منذ القدم، في كونها تتمتع بأهمية جيواستراتيجية، كونها نقطة إلتقاء طرق المواصلات بين قارات العالم القديم(آسيا، وإفريقيا، وأوروبا)، ونتيجة لذلك حاولت العديد من القوى الأجنبية السيطرة عليها، بدءاً من البرتغال في مطلع القرن السادس عشر

مروراً بالهولنديين ثم الفرنسيين والبريطانيين، والولايات المتحدة الأمريكية وأخيراً إيران، وذلك بعد إكتشاف النفط بكميات كبيرة في أراضيها، لتصبح سلعة إستراتيجية هامة، ومرتكزاً مهماً من مرتكزات إستراتيجيات هذه الدول صاحبة الأطماع، والراغبة في التوسع والنفوذ الجيوبولوتيكي في هذه المنطقة الحيوية (تاج الدين الطائي، ٢٠١٣، ص ٥).

كما تستمد المنطقة أهميتها الإستراتيجية كونها تشاطئ مياه الخليج العربي ذو الموقع الجيوسياسي والذي يمثل ممراً عسكرياً وتجارياً مهماً، يتصل بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز والذي يمثل منطقة إختناق إستراتيجية يتدفق منها ٤٠% من النفط العالمي؛ لذلك تسعى إيران دائماً فرض هيمنتها على هذا الممر المائي الحيوي، وما يقع على جانبيه من دول لتحقيق هدفها في تكوين كتلة إقليمية تملئ الفراغ الإستراتيجي في القطاع الأوسط من العالم الإسلامي(المرجع السابق، ص ٣٠). شكل (١٤)

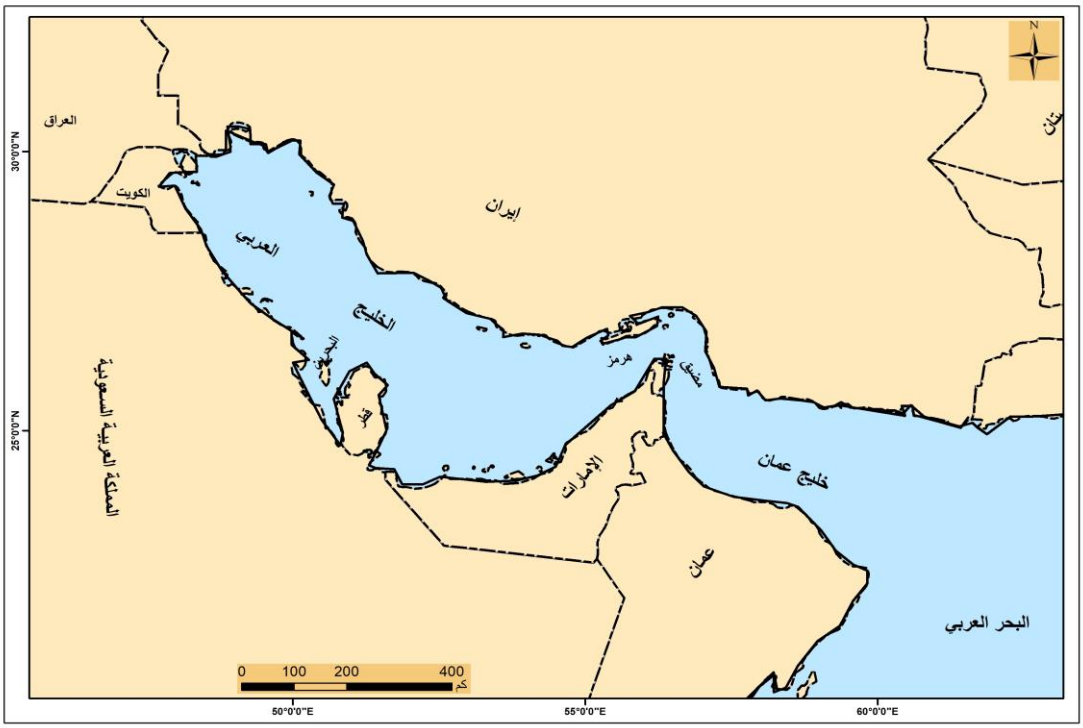

شكل (١٤) الدول المشاطئة للخليج العربي

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على خريطة إقليم الخليج العربي مقياس ١: ٥٠٠٠،٠٠٠، واستخدام برنامج arc gis 10. 3

وقد تجلت مظاهر الهيمنة وفرض النفوذ والتوسع الجيوبولوتيكي الإيراني في دول الخليج العربي، في العديد من التدخلات في شئون هذه الدول على النحو التالي:

المملكة العربية السعودية:

من البديهي أن تحتل المملكة العربية في صياغة السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار العربي المكانة الاولى كونها أهم هذه الأقطار وزعيمتها، بالإضافة إلى خدمة الحرمين الشريفين التي تتولاها المملكة العربية السعودية، وكونها أيضاً تمثل النموذج الأيديولوجي والديني المضاد للنظام الإيراني، بالإضافة إلى العلاقات المتميزة للرياض مع واشنطن، وثقل المملكة العربية السعودية في منظمة أوبك، وكذلك دور الزعامة الذي تقوم به المملكة داخل العالم العربي كقوة وساطة وتأثير تمتلك أدوات سياسية ومالية كبيرة، والمنافس الجغرافي السياسي والإقليمي لإيران(محمد رضا جليلي وآخرون، ٢٠٠٩، ص ص ٩٦-٩٧)، وفي مواجهة هذا النفوذ السعودي الإقليمي فقد تبنت إيران رؤية مضادة تستطيع من خلالها الحد من هذا النفوذ، بل وزعزعة الإستقرار والأمن الداخلي إن أمكن.

وعلى الرغم من ذلك فقد سادت العلاقات الإيرانية السعودية حالة من التذبذب خلال المراحل التاريخية المختلفة، ففي عهد الشاه تميزت هذه العلاقة بالإستقرار والتعاون؛ نتجت عن إصطفاف الطرفين إلى معسكر دولي واحد كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفيتي وحلفاؤه الإقليميين.

ولكن العلاقات أخذت في التوتر بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م والإطاحة بنظام الشاه، حيث شرعت الحكومة الإيرانية في محاولة تصدير ثورتها إلى الخارج والإطاحة بالأنظمة المحافظة في منطقة الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فسادت حالة من الجمود بين الدولتين لا سيما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ووصول محمود أحمدي نجاد إلى الحكم عام ٢٠٠٥، حيث أخذ يروج لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار؛ بالإضافة إلى إنشاء مشروع توسعي يمتد إلى البحر المتوسط، مستخدماً أدوات تصدير الثورة مثل: تسيس الطائفة الشيعية في دول الجوار، بالإضافة إلى دعم بعض الأحزاب والميليشيات الطائفية بالمنطقة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ يناير ٢٠١٦).

ومن مظاهر محاولات إيران لتوسيع نفوذها الجيوبولوتيكي في المملكة العربية السعودية، محاولة بناء ركائز نفوذ لها في المجتمع السعودي عبر محاولات التواصل مع مكوناتها الشيعية،

أو إدعاء تمثيل هذه المكونات وقضاياها، ومساندتهم للقيام بعمليات توتر داخل المملكة، أو من خلال تحكمها بمفاصل القرار السياسي في دول شمال السعودية ممثلة في دول الهلال الشيعي (العراق وسوريا ولبنا)، بالإضافة إلى دعمها المالي والعسكري والأيديولوجي لجماعة الحوثي في اليمن جنوباً؛ لخلق جبهة شديدة التوتر على الحدود الشمالية والجنوبية للمملكة العربية السعودية.

كما تسعى إيران إلى إنتزاع المدن المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة) من المملكة العربية السعودية، حيث دعت إلى وضع المدينتين تحت سيادة إسلامية مشتركة، كما طالبت عام ١٩٨٤ بإرسال قوات من كافة الدول الإسلامية إليها، كما نظمت الحكومة الإيرانية في يناير ١٩٨٤ مؤتمراً عقد في لندن للدعوة إلى نزع السيادة عن الحرمين الشريفين، وفي عام ١٩٩٤ دعت كذلك إلى قيام الدول الإسلامية بإدارة موسم الحج، وأن إيران مستعدة لإرسال متطوعين إلى مكة لهذا الغرض، بالمقابل وجدت الحكومة السعودية في إقتراحات إيران تهديداً لسيادتها ووحدتها(عمر كامل حسن، ص ٢٥٤).

الإمارات العربية المتحدة: من مظاهر الأطماع الجيوبولوتيكية الإيرانية في دولة دولة الإمارات العربية المتحدة، قيام إيران باحتلال الجزر الإمارتية الثلاث (طنب الكبرى ـ وطنب الصغرى ـ وأبوموسى) عام ١٩٧١م، والتي تكتسب أهمية إستراتيجية من كونها تقع في مدخل الخليج العربي، وتتحكم في حركة النقل في مدخل مضيق هرمز، وذلك بعد الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١م، حيث وجدت الحكومة الإيرانية في هذا الإنسحاب فرصة لتحقيق أطماعها التوسعية في منطقة الخليج العربي. شكل (١٥)

وكلما طالبت دولة الإمارات بهذه المناطق المحتلة، لا تلبث إيران أن تؤكد على لسان بعض الشخصيات السياسية والعسكرية "أن الجزر الإمارتية الثلاث، كانت وما زالت جزءاً لا يتجزأ من الآراضي الإيرانية، وستظل كذلك إلى الأبد، وأن الإدعاءات الوهمية العربية لا تستند إلى أدلة ولا أساس لها من الصحة" (المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مرجع سابق، ص ١٣١).

كما إنتهكت إيران لمذكرة التفاهم بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى، من خلال قيامها بعمليات تهدف إلى التغيير الديموغرافي للجزيرة، عن طريق بناء منشآت سكنية، وتوطين سكان غير سكانها الأصليين إلى جانب قيامها بمناورات وتدريبات عسكرية، وبناء منشآت غير مشروعة (شروق صابر، ٢٠١٩، ص٧٦).

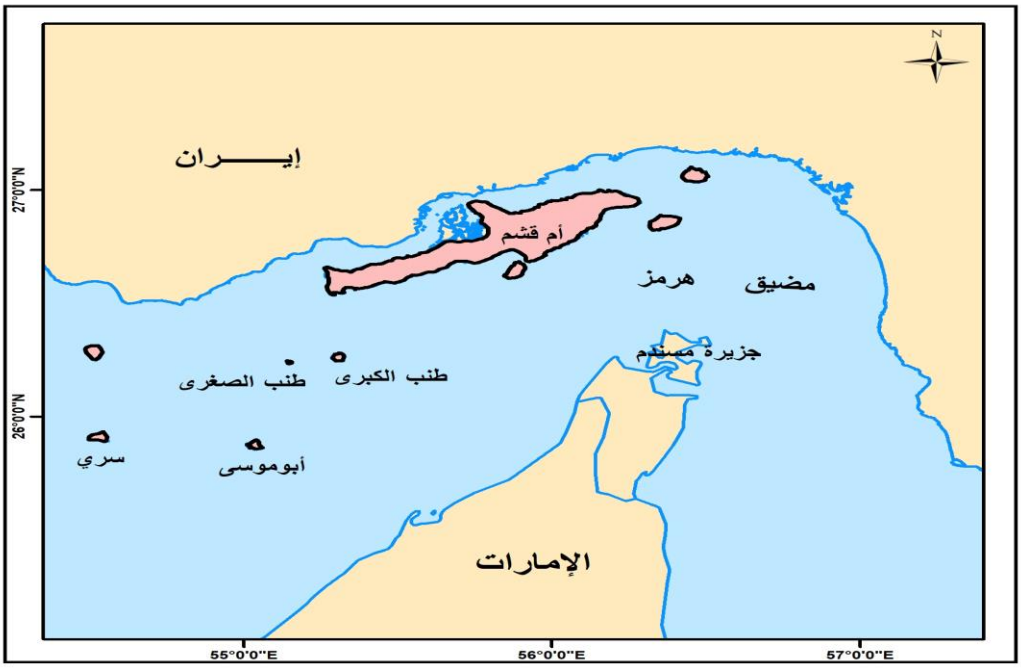

شكل (١٥) الجزر الإمارتية الثلاث

الخريطة من عمل الباحث باستخدام برنامج arc gis 10. 3

البحرين: حيث تعتبر أكثر دول الخليج عرضة للأطماع الجيوبولوتيكية الإيرانية، وذلك لكونها الأصغر والأضعف من بين دول الخليج العربي، كما أن الدوائر الحكومية الإيرانية تعتبرها "جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، إنفصلت عن إيران نتيجة تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا"(أحمد التلاوي، مركز سام للدراسات الإستراتيجية، ص٢).

فهم ينظرون إلى الفترات التي كان الفرس فقط هم المسيطرون على غيرهم، ويتجاهلون الفترات التي خضعت إيران لشعوب أخرى في فترات زمنية مختلفة، كالإغريق والعرب والترك والأفغان والمغول، وهذه العقلية تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين إيران والبحرين، فبمجرد أن خضعت البحرين للحكم الفارسي لسنوات معدودة، بالتالي يجوز لإيران أن تطالب بضمها للدولة الإيرانية، بل إنها ترفع من سقف المطالب فتنادي أحياناً "بأحقيتها في كل الخليج العربي" (المشروع الإيراني في المنطقة العربية والأسلامية، مرجع سابق، ص ١٢٩).

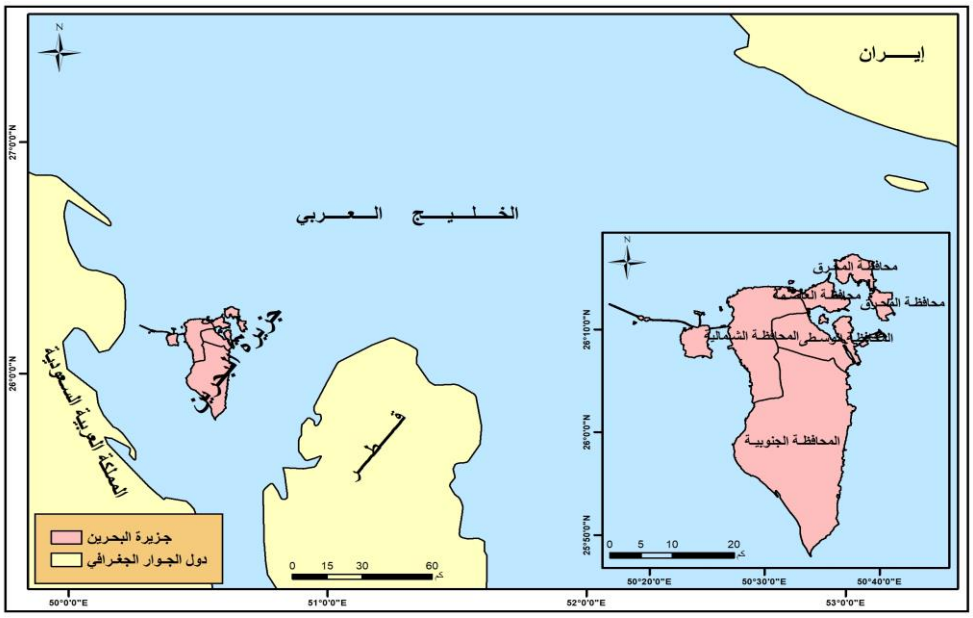

شكل (١٦) مملكة للبحرين

المصدر: الخريطة السياسية للبحرين مقياس ١:٢٠٠٠٠٠، واستخدام برنامج arc gis 10. 3

ولا شك أن وجود كتلة بشرية شيعية في البحرين كان من بين العوامل التي تبقي على هذه الآمال؛ على إعتبار أن كل من هو شيعي فهو فارسي؛ حيث يشكل الشيعة حوالي نصف سكان مملكة البحرين، ووجودهم قديم، منذ الدولة القرمطية (٨٩٩ م – ١٠٧٦م)، وكان سكان المنطقة يعتنقون العقيدة الإسماعيلية، ثم تحولوا تدريجياً إلى العقيدة الإثنى عشرية، وقد بدأت علاقات شيعة البحرين بإيران تأخذ طابعاً (خاصاً)، في جميع المجالات السياسية والإجتماعية والدينية والثقافية، وأصبحت إيران بالنسبة للشيعة في البحرين بمثابة الدولة الأم(المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ...، ص ١٣٥).

وبعد قيام الحكم البهلوي في إيران ومجئ رضا شاه بهلوي إلى الحكم بدأ يطالب بضم البحرين للدولة الإيرانية، وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، رفعت إيران شعار تصدير الثورة، فبدأت تتشكل في البحرين تنظيمات طائفية تلقى الدعم والرعاية من النظام الإيراني، ونجحت هذه التنظيمات في إستقطاب قطاع واسع من الشيعة في البحرين، وخاصة أن أبناء الطائفة الشيعية والذين يمثلون الأغلبية السكانية يعانون من أوضاع إقتصادية وإجتماعية صعبة، ويعانون كذلك من الإضطهاد السياسي، ويرغبون في الإطاحة بالنظام وأستبداله بنظام جمهوري إسلامي على غرار ما جرى في إيران(تاج الدين الطائي، مرجع سابق، ص ٨١).

العراق: يعد العراق من بين أهم المناطق الجيو- إقتصادية والجيو - سياسية الرئيسية في الشرق الأوسط؛ وذلك لما يمتلكه من موارد إقتصادية متنوعة، تأتي مصادر الطاقة في مقدمتها، وتركيبة سكانه الإثنوغرافية المتنوعة؛ بالإضافة إلى موقعه الجغرافي المتميز، والذي يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا وشمال شرق الوطن العربي، وكونه يشكل برزخاً برياً وحيداً وعلى مر التاريخ للربط بين أسيا وأوروبا، كما أعطته إطلالته على الخليج العربي أهمية إستراتيجية مضافة، مستمدة من الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ذاته، نظراً لما يتمتع به من أهمية جيوبولوتيكية خطيرة، حيث تمر به معظم مصادر الطاقة في العالم. شكل (١٧)

شكل (١٧) الموقع الإستراتيجي للعراق

المصدر: الخريطة السياسية للعراق مقياس ١:٥٠٠،٠٠٠ ، واستخدام برنامج arc gis 10. 3

ونظراً لهذه الأهمية، أصبح العراق مسرحاً جيوبولوتيكياً للصراع، ومجالاً حيوياً بين مختلف القوى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، كان في مقدمة تلك القوى إيران وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل حتمية الجوار الجغرافي بين العراق وإيران، جعلت العلاقة بين الجارتين متشابكة إلى حد كبير، فموقع العراق يعد إمتداداً جيوبوليتيكياً هاماً بالنسبة لإيران، إذ يشتركان بحدود برية وبحرية تصل إلى ١٣٠٠كم. وكان العراق وعلى مر التاريخ هو المعبر المباشر المؤدي بالفرس

إلى شواطئ البحر المتوسط، وكذلك الطريق البري الذي تسلكه القوافل والقوات العسكرية الفارسية عبر "البصرة" للوصول إلى الساحل الغربي للخليج العربي (عبدالعزيز نوار، ١٩٩٣، ص ٥١).

وفي ضوء مزايا موقع العراق سالفة الذكر، فإنه يشكل عمقاً إستراتيجياً طبيعياً لإيران، وخط دفاع أول ضد إجتياحها أو إحتوائها، فعلى مدار التاريخ كان العراق الباب الرئيسي للحملات العسكرية التي إجتاحت (بلاد فارس) من الغرب، كما كانت إيران البوابة التي دخلت منها القوى القادمة من الشرق إلى العراق.

ومما لا شك فيه أن إنتشار التشيع في العراق جعل العلاقات الإيرانية العراقية شديدة التعقيد، واكتسبت العراق أهمية دينية بحيث أصبحت هذه البقاع العتبات المقدسة لدى الإيرانيين؛ مما جعل لإيران إستراتيجية خاصة تجاه العراق منذ قيام ثورتها الإسلامية، حيث تقر إيران لنفسها حق التدخل في شئون العراق(محمد نور الدين عبدالمنعم، ٢٠١١، ص ١٧).

وذلك لأن إيران تعتبر وجود مجموعة من القواسم المشتركة والروابط التاريخية والدينية والإجتماعية والثقافية مع العراق، تحتم عليها الوقوف بجانب العراق لتخليصه من أزماته؛ ليكون جاراً مستقراً آمناً وقوياً؛ لأن ذلك يحقق لإيران مصالح بعيدة المدى تتمثل في: مد عمقها العقائدي، وتوسيع حدودها الجغرافية، ويجعل من نظرية الهلال الشيعي أمراً قابلاً للتصديق والتطبيق، ليس فقط في إطاره السياسي بل والإجتماعي والثقافي(المرجع السابق، ص ١٧).

وتعود الأطماع الفارسية في العراق إلى زمن البابليين، وربما أبعد، وتدل هذه الأطماع على بعد النظر الإيراني لأهمية العراق الجيواستراتيجية منذ فترات قديمة سبقت ما ظهر من مصطلحات حديثة "كالمجال الحيوي".

فقد هاجم الفرس للمرة الأولى بلاد وادي الرافدين، واحتلوا مدينة بابل عام (٥٣٩ ق.م)، ومنذ ذلك التاريخ والمحاولات الفارسية(الإيرانية) للسيطرة على العراق لم تتوقف، حتى بعد دخول الإيرانيين في الإسلام. وقد تبلور هذا الإتجاه بصورة أكثر وضوحاً بعد أن تسلم الحكم في إيران "إسماعيل الصفوي" عام (١٥١٠م)، واتخاذه قرار "تشييع" الشعب الإيراني، ومن ثم إنتقاله إلى العراق، بحكم الجوار الجغرافي من جهة، وتداخل القبائل والعشائر القريبة من الحدود بين العراق وإيران من جهة أخرى(شذى خليل، يوليو ٢٠١٨).

وبعد السيطرة العثمانية على الأراضي العراقية، دارت عدة حروب متتالية بين الدولة الإيرانية والدولة العثمانية، وقعت الدولتان على إصرها عدد من المعاهدات تبادلا بموجبها بعض المناطق على جانبي خط الحدود، لعل أهمها: "معاهدة زهاب سنة ١٦٣٩م"، ثم "معاهدة همدان ١٧٢٧م"، و"معاهدة القسطنطينية عام ١٧٣٦م"، و"معاهدة معان ١٧٤٦م"، ثم "معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٥م"، والتي بموجبها حققت إيران أهم توسع جيوبوليتيكي (جغرافي) في العراق، إذ إعترفت إيران بالسيادة العثمانية على مدينة السليمانية، مقابل إعتراف الدولة العثمانية بسيادة إيران على مدينة المحمرة عاصمة إقليم عربستان في ذلك الوقت، وميناءها عبدان على الضفة الشرقية لشط العرب(عمر كامل حسن، مرجع سابق ص ٢٥٤).

كما حققت إيران إضافة جيوبولوتيكية للخارطة الإيرانية وذلك بموجب "بروتوكول طهران ١٩١١م"، إذ وافقت الدولة العثمانية على مرور خط الحدود بين البلدين في منتصف شط العرب أمام ميناء المحمرة ولمسافة قدرها أربعة أميال تقريباً، ولعل أخطر ما في هذه المعاهدات ما أقره "بروتوكول الأستانة عام ١٩١٣م"، حيث إعترفت الدولة العثمانية بموجبه بسيادة إيران على أرض عراقية سلخت عام ١٨٢٠ وأواخر القرن التاسع عشر(المرجع سابق ص ٢٥٥).

وفي عام ١٩٢٥م، ومن خلال القوة العسكرية ضمت إيران"إقليم الأحواز" بالكامل لتنهي حكم العرب في الإقليم، وقد أعطى هذا الإقليم ميزة إستراتيجية لإيران من خلال موقعه على الخليج العربي، وإحتوائه على موارد إقتصادية طبيعية، تمثلت في النفط والمياه. شكل (١٨)

شكل (١٨) إقليم الأهواز

المصدر: الخريطة من عمل الباحث باستخدام برنامج arc gis 10. 3

كما حققت إيران مكسباً جيوبولوتيكياً جديداً في "معاهدة ١٩٣٧م"، والتي تم بموجبها تعديل حدود شط العرب، حيث حصلت إيران على نحو(٥ كم) من الشط، وقد إستمرت سياسة إيران التوسعية للبحث عن أفضل وضع جيوبولوتيكي في شط العرب وهو (خط التالوك) (*) حتى حصلت عليه بموجب "إتفاقية ١٩٧٥م" (المرجع السابق ص ٢٥٧). شكل (١٩)

إلا أن رغبة إيران لا تزال مستمرة تجاه السيطرة والهيمنة على أجزاء من العراق لتشبع بعضاً من أطماعها المتزايدة في الدولة الجارة، وقد ساهمت هذه الرغبة في تفاقم الأزمات بين العراق وإيران، خصوصاً بعد سيطرة الثورة الإيرانية على زمام الحكم في إيران عام (١٩٧٩م)، حيث تجدد النزاع الحدودي على منطقة شط العرب مرة أخرى، فقامت الحرب العراقية الإيرانية "حرب الخليج الأولى ١٩٨١– ١٩٨٨م" (أحمد التلاوي، أبريل ٢٠١٨، ص٣).

(*) **التالوك**: كلمة ألمانية مكونة من (thal) بمعنى الوادي و (Log) بمعنى الطريق فيكون المعنى العام (طريق الوادي) واصبح مصطلحاً دولياً يعني (الخط المائي العميق)، ويعني أعمق المناطق في النهر... (خالدة رشيد السعدون، بلا تاريخ، ص ٦٢).

وكان الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بمثابة الفرصة الذهبية لإيران لبسط نفوذها وتحقيق رغبتها التوسعية في الأراضي العراقية، حيث تحول العراق إلى مخزون بشري ومادي للنفوذ الإيراني، ما جعل إيران تدفع وبكل قوتها كل ما من شأنه تثبيت أركان العملية السياسية في العراق، من خلال مباركتها ودعمها للحكومات العراقية بعد الغزو الأمريكي، من الناحيتين السياسية والإقتصادية (حافظ عواد خلف العزاوي، ٢٠١٢).

ولتكبيل صانع القرار العراقي حرصت إيران على إنشاء كيانات شيعية سياسية ومسلحة تتنافس على تقديم الولاء لها، وأنشأت مؤسسات رديفة لمؤسسات الدولة العراقية العسكرية (ميليشيا الحشد الشعبي)، وسلحتها بأسلحة الجيوش، وبتدريب من القيادات العسكرية للحرس الثوري الإيراني، وجعلتها عابرة للحدود، ومهددة لدول الجوار(مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ٢٠١٦، ص٧).

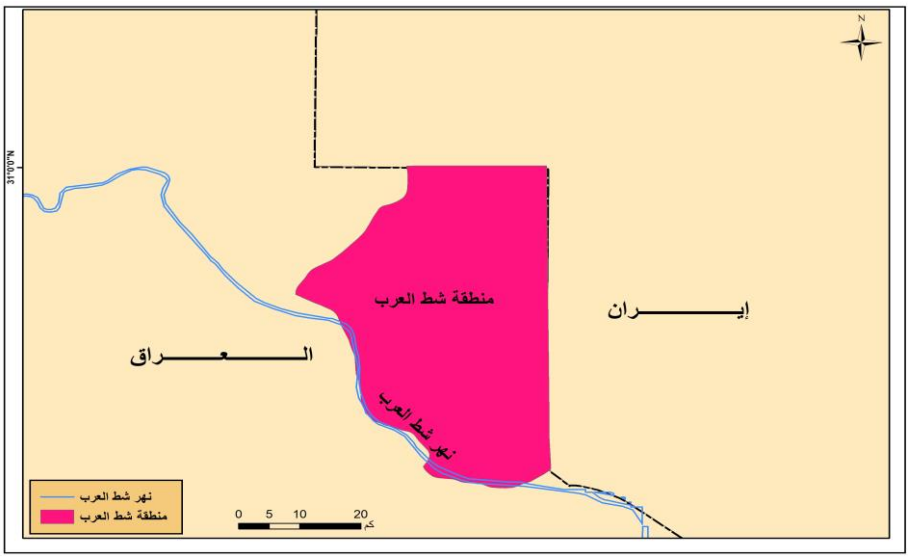

شكل (١٩) منطقة شط العرب

الخريطة من عمل الباحث باستخدام برنامج arc gis 10. 3

ومن الناحية الإقتصادية، فقد تعددت صور وأشكال إستفادة إيران من الأوضاع الإقتصادية للعراق بعد إحتلاله عام ٢٠٠٣م، ولعل أهمها: إرتفاع حجم التبادل التجاري الإيراني، ففي سبتمبر (٢٠١٤م) عُقد إتفاق خفضت بموجبه بغداد تعرفتها الجمركية أمام السلع الإيرانية، وفي فبراير (٢٠١٥م) إتفقت طهران مع بغداد على إلغاء عمليات الرقابة على الصادرات

الإيرانية، لتيسير حركة التجارة بين البلدين، ولترتفع بهذه الإجراءات نسبة إستيرادات العراق من السلع الإيرانية، كذلك إستطاعت إيران الهيمنة على قطاع الطاقة بالعراق: من خلال مشاركتها في تشييد عدد من مشروعات توليد الكهرباء (شذى خليل، مرجع سابق).

كذلك أصبح العراق سوق إستهلاكي للمنتجات الإيرانية؛ وذلك بسبب إنحسار التنمية الإقتصادية، وضعف المنتج الوطني، وإهمال الزراعة، وإنعدام الصناعة، وتوقف المشاريع الإقتصادية، والإتجاه نحو المنتج المستورد عموماً، وهذا كله إنعكس بشكل سلبي على الإقتصاد العراقي، وأدى إلى إختلال الميزان التجاري العراقي – الايراني؛ ليصب في صالح إيران.

ومن أوجه الهيمنة والتوسع الإيراني كذلك السيطرة على الشركات والمصارف المالية العراقية، فقد أكدت بعض التقارير أن أكثر من (٦٠%) من أسهم الشركات والمصارف العراقية تعود لإيرانيين، وأنهم هم من يتحكمون في الأسواق المالية العراقية، بهدف نهب ثروات العراق، وإضعافه إقتصادياً (نفس المرجع السابق).

٢- مجال إيران الحيوي في دول الجوار الشمالي "أسيا الوسطى":

تنبع أهمية منطقة أسيا الوسطى من كونها الجسر الأرضي الرابط بين الشرق والغرب، حيث تتمتع هذه المنطقة بأهمية جيوبولوتيكية مهمة في الصراع الدولي، فهي تربط بين شرق الجزيرة العالمية وغربها أي بين الكتلة الآسيوية والأوروبية؛ مما حدا بالبعض إعتبار أن ما يحصل في منطقة آسيا الوسطى يمكن أن يطلق عليه "صراع الموارد والنفوذ الجيوبولوتيكي" (أعياد عبد الرضا ومسلم مهدي على الخويلدي، ٢٠١٥، ص ٢٨٩). شكل (١٣)

وكان لسقوط الإتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر عام ١٩٩١م، أن أسرعت كل دولة من دول الجوار بحسب ما تقتضيه مصلحتها ـ قبل غيرهاـ لشغل الفراغ المتاح للجميع، حيث بقيت دول أسيا الوسطى تبحث عن هويتها الحضارية في ظل التنوع الحضاري الذي يكتنفها، حيث تحيط بها أربعة ديانات لكل منها حضارة تؤمن بها، هذه الديانات هي: الكونفوشيوسية، والهندوسية، والإسلامية، والمسيحية. وقد إتجهت هذه الحضارات إلى آسيا الوسطى بوسائل جيوبولوتيكية متعددة سواء كانت سياسية أم إقتصادية أم إجتماعية، وذلك للبحث عن القوميات التي تنتمي إلى ثقافتها، كما فعلت إيران، حيث أخذت تنمي الثقافة الفارسية، وخصوصاً في طاجيكستان وأوزبكستان، حيث تتكلم الأولى الفارسية، والثانية فيها أهم مدن الثقافة الفارسية متمثلة في: بخارى وسمرقند (المرجع سابق، ص ص ٢٩٣- ٢٩٥).

كما خلق إستقلال آسيا الوسطى لإيران فضاءاً إستراتيجياً، يمكنها من مواجهة الحملة الأمريكية الموجهة ضدها، ولم تتوان إيران عن توظيف هذه الفرصة التاريخية لتوسيع نطاق مجالها الحيوي، فقد إنطلقت إيران من تصور إستراتيجي مؤداه أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في آسيا الوسطى، فهي تجاور تركمنستان وأذربيجان جغرافياً، وهي منفذهما البري الطبيعي على الخليج العربي، ولها صلات ثقافية وحضارية مع الطاجيك إذ أنهم يتحدثون الفارسية، وإن لم يكونوا من الشيعة، ومع الأذربيجانيين الذين يشكل الشيعة ٧٠% منهم (محمد السيد سليم، أبريل ٢٠٠٠، ص٥٣).

ولتعميق دورها في آسيا الوسطى، حرصت إيران بمجرد إستقلال هذه الدول على الإعتراف بها، وتبادل العلاقات الدبلوماسية، كما قامت بتطوير علاقاتها الثقافية معها، فأنشأت " منظمة اللغة الفارسية" Organization Of Persian Language في فبراير سنة ١٩٩٢، والتي تضم بالإضافة إلى إيران، طاجيكستان وأفغانستان، كما قدمت مساعدات لتطوير ثقافة العناصر الفارسية في دول آسيا الوسطى من خلال تدريس اللغة الفارسية في المدارس والجامعات، ودراسة المرحلة الفارسية في تاريخ تلك الدول، كما آنشأت إيران مركزاً بحثياً في إطار معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية للإهتمام بدراسة آسيا الوسطى والقوقاز، كذلك يعقد مؤتمراً سنوياً لمناقشة قضايا تلك المنطقة، كما يصدر مجلة ربع سنوية بعنوان: "آسيا الوسطى والقوقاز"(المرجع السابق، ص٥٣).

وفي المجال الإقتصادي فقد ركزت إيران على تنشيط التبادل التجاري مع دول آسيا الوسطى، ومن أهم الأدوار الإيرانية في هذا المجال: المساهمة في طريق الحرير الجديد، كما إفتتحت في ١٣ مايو ١٩٩٦م االخط الحديدي (مشهد ـ سرخس ـ تاجان)، والذي يمتد من إيران إلى التركمنستان لربط دول آسيا الوسطى (وهي دول حبيسة) بالبحار المفتوحة، كما يشكل بحر قزوين أحد الروابط الجغرافية بين إيران وبعض دول آسيا الوسطى، وقد تم إنشاء "منظمة تعاون دول بحر قزوين"، والتي تضم الدول المطلة على البحر، وهذه المنظمة ذات طبيعة إقتصادية في الأساس، إذ تهدف إلى تنظيم التعاون بين الدول المشاطئة لإستغلال الموارد الإقتصادية للبحر (نفس المرجع، ص٥٤).

٣- مجال إيران الحيوي في دول الجوار الشرقي:

لقد إمتدت الأطماع الجيبولوتيكية الإيرانية لتوسيع مجالها الحيوي في دول الجوار الشرقي، حيث تسعى إلى مد نفوذها في «باكستان» و«أفغانستان» إنطلاقًا من العديد من العوامل المشتركة مثل: الحدود والتداخل القبلي وأيضًا التنافر المذهبي. شكل (١٣)

ونظراً للتداخل الديموغرافي والعرقي بين إيران ودول الجوار الشرقي، فقد إقتضت السياسة الإيرانية التعامل مع الأقليات في هذه الدول على أساس تحقيق التوازن بين أركان الهوية الإيرانية والأقليات الشيعية في مجتمعات هذه الدول (فاتنة محمد خليل بيضون، ٢٠١٤، ص ٦٣).

وتمتلك طهران العديد من الدوافع والأسباب لمد نفوذها الجيوبولوتيكي في كل من أفغانستان وباكستان على حد سواء، منها ما يتعلق بالأمن والسياسة، ومنها ما يتعلق بالإقتصاد. فقد عملت السياسة الخارجية الإيرانية على مد نفوذها في الشأن الداخلي الباكستاني والأفغاني لتأمين حدودها ومقاومة الطموحات السُّنية شرق البلاد، حيث تنتشر قبائل البلوش (السُنة) في المناطق الحدودية بين إيران وباكستان وأفغانستان، حيث توجد رغبة لدى القوميين البلوش في إنشاء دولتهم المستقلة (مركز الجزيرة للدراسات،«القومية البلوشية: أصولها وتطورها»).

وفي إيران عانى البلوش من التهميش والعنصرية، ومنع كل المظاهر التي تدل على هويتهم البلوشية، وإزاء القمع الممارس ضدهم نشطت العديد من الحركات والجماعات المسلحة للمطالبة بتحقيق إستقلال البلوش ووقف الإنتهاكات التي تمارس بحق السنة في بلوشستان.

كما تبنت «طهران» سياسة تمكنها من مواجهة الخطر المتصاعد من الجماعات المتطرفة، ومنعها من التواصل مع الجماعات الموجودة في إقليم بلوشستان، من خلال دعم تحالف الشمال(*) وحزب الوحدة الإسلامي في مواجهة تلك الجماعات، وهو ما تحقق في إزاحة طالبان من سدة الحكم في ٢٠٠١ بمساعدة أمريكية، وصعود حامد كرازاي الموالي لإيران للسلطة (محمد الدابولي، ٢٠١٨).

(*) تحالف الشمال هو «الجبهة العسكرية التي تشكلت من قبائل شمال أفغانستان» مثل الطاجيك بقيادة أحمد شاه مسعود وكان هدفها إسقاط نظام طالبان وتلقى هذا التحالف دعمًا من إيران والهند وأمريكا (محمد الدابولي، ٢٠١٨م).

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية، فإن طهران ترغب في تعزيز التبادل التجاري مع دول الجوار، والهروب من العقوبات الأمريكية، وذلك من خلال: إنشاء خط الغاز (أنبوب الغاز) بينها وبين باكستان؛ لسد العجز في أزمة الطاقة التي تعاني منها إسلام آباد من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير الموارد المالية لإيران لإكمال مشروعها النووي ومواصلة سياستها الخارجية (وكالة أنباء فارس، ٢٧ يونيو ٢٠١٦).

ونظرًا لما تمتلكه منطقة آسيا الوسطى والصين والهند من مؤهلات تجعلها الرائدة عالميًّا في مجالات التنمية الإقتصادية مثل: الوفرة السكانية والموارد الطبيعية والخبرات التكنولوجية المتقدمة فضلًا عن الموقع الجغرافي، فقد إنطلقت المبادرات الإقتصادية الكبرى لتعزيز فرص التنمية في دول المنطقة مثل: «مبادرة الحزام والطريق»، والذي أعلن عنها الرئيس الصيني عام ٢٠١٣م، وتهدف لإعادة إحياء طريق الحرير القديم، وتسهيل عملية الربط بين دول الشرق ودول الغرب من خلال: إنشاء وتشييد شبكات الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط وخطوط الطاقة الكهربائية بين جميع الدول الواقعة في نطاق المبادرة، وتعد إيران وباكستان من الدول الرئيسية والمحورية التي سوف تشملها المبادرة الصينية الجديدة ,**financial tribune** (17/5/2017).

كما يعد مشروع ممر الشحن الدولي بين كل من الهند وإيران وأفغانستان وتطوير ميناء تشابهار الإيراني(*) من أكثر المشروعات الطموحة والمثيرة للجدل في آن واحد، حيث يمثل المشروع أهمية إقتصادية كبرى للدول الثلاث، وفي الوقت نفسه يعتبر بمثابة فرض عزلة إقتصادية من هذه الدول على باكستان؛ لذا أطلق الميناء شرارة حرب باردة اقتصادية بين إيران وباكستان ليس فقط لاستئثار «تشابهار» بالسلع والبضائع الهندية المتوجهة لآسيا الوسطى، إنما أيضًا دخول الميناء حيز المنافسة على إستقطاب الخطوط الملاحية العالمية في المحيط الهندي مع ميناء جوادر الباكستاني (أحمد شمس الدين ليلة، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ١٢٥ ـ ١٢٧).

(*) تقوم فكرة المشروع على تجاوز «الهند» للعقبة الباكستانية، التي تحول دون وصولها لأسواق آسيا الوسطى، من خلال نقل البضائع والسلع الهندية عبر الممر البحري من ميناء "كاندلا الهندي" إلى ميناء "تشابهار الإيراني"، ثم الممر التجاري البري بين إيران وأفغانستان(صحيفة الشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١٧).

وتتمثل مظاهر توسيع إيران لمجالها الحيوي في باكستان وأفغانستان كالتالي:

باكستان:

تصل مساحة باكستان قرابة مليون كم²، ويقطنها ما يقرب من مائتي مليون نسمة، وتتعدد فيها العرقيات والطوائف والأديان، وكانت الحكومة الإيرانية في عهد الشاه تحاول أن تكون هي الدولة الأقوى والأهم في المنطقة، لذلك حاولت تهميش دور باكستان السياسي وتأثيرها خاصة في منطقة الخليج العربي، وكانت الضغوط الإقتصادية الإيرانية على باكستان أكثر من الضغط المذهبي، فمنع الشاه الحكومة الباكستانية من إستغلال مكتشفات الغاز والنفط في إقليم بلوشستان الباكستاني القريب من الحدود الإيرانية بحجة أنها تؤثر على المخزون الإيراني من النفط والغاز (صحيفة الشرق الأوسط: يناير ٢٠١٦ م).

ولكن بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م بدأ التفريق بين الشيعة والسنة في باكستان، وتحدث الشيعة كثيراً عن المظلومية، وعن وجوب أخذ الحكم بالقوة في باكستان، وكان الإعلام الإيراني يكيل الإتهامات لباكستان بأنها عميلة أميركية، وحث "الخميني" على تغيير شعبي في باكستان يطيح بالحكومة القائمة؛ لذا فقد أنشأت إيران والحركات الشيعية الباكستانية عدداً من التنظيمات المسلحة المحظورة في باكستان، وعملت إيران على دعم هذه التنظيمات بالمال والسلاح والتدريب (الشرق الأوسط، يناير ٢٠١٨).

ومن مظاهر التوسع الجيوبولوتيكي الإيراني في باكستان، فقد عملت طهران على إيجاد أرضية لها في باكستان من خلال مجالات وجوانب عدة، من بينها «الجانب الإقتصادي، والسياسي، والثقافي، والعسكري، والمذهبي»، وتقديمها الدعم لمنظمات إرهابية أسهمت في تهديد أمن واستقرار باكستان وعدد من دول المنطقة، وذلك كالتالي:

فمن الناحية السياسية فقد توطدت العلاقات بين طهران وإسلام آباد عام ١٩٤٧، عندما إستقلت باكستان عن الهند؛ حيث كانت إيران أول دولة تعترف رسميًّا بباكستان عقب إستقلالها، وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٤٨م، ونظرت باكستان إلى إيران كأنها وسيط لتعميق علاقاتها مع العالم الإسلامي، وشهدت علاقات البلدين تقدمًا كبيرًا؛ نتيجة حدوث تلاق في المواقف والسياسات الخارجية لكلا البلدين فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية، وتعاظم الدعم الإيراني لباكستان في حربها مع الهند عام ١٩٦٥(فاتنة محمد خليل، ٢٠١٥).

وبمجيء الثورة الإيرانية، عام ١٩٧٩، حدث تحول كبير في السياسة الخارجية الإيرانية؛ وتبدلت الأمور؛ حيث ينظر النظام الإيراني لباكستان كقوة سُنية داعمة لدول الخليج ومتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم فهي عائق أمام طموحاته في الهيمنة على المنطقة (فاطمة الصماد، يناير ٢٠١٥).

وفي الجانب الإقتصادي، تحاول إيران توسيع مجالها الحيوي بقوة داخل باكستان لمواجهة الضغوط المفروضة عليها في ظل العقوبات الأمريكية التي تواجهها؛ لذا تعمل على تعزيز شراكتها الإقتصادية مع باكستان، وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية؛ لتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي، وقد سهل الجوار الجغرافي الأمر بين البلدين؛ من خلال الحدود السياسية والتي يصل طولها إلى أكثر من ٩٠٠ كم.

وفي الجانب العسكري، عملت إيران وعلى مدار سنوات عدة على إحتواء باكستان عسكريًّا للتغلغل داخل الأراضي الآسيوية، ومحاولة الظهور كقوة إقليمية للمنطقة، حيث ربطت إيران بباكستان إتفاقيات عسكرية لمحاربة الإرهاب في المناطق الحدودية، وكذلك التعاون بين البلدين، لتصنيع المعدات العسكرية، إضافةً إلى التعليم والتدريبات والمناورات العسكرية، والعلاقات في مجال الصناعة الدفاعية (صحيفة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره).

وفيما يتعلق بالنفوذ الثقافي، فقد سعت إيران لتأسيس مراكز ثقافية لها في كل المدن الرئيسية الباكستانية، وأرسلت مندوبين من إيران لإدارة هذه المراكز التي تعنى بتجنيد الأفراد خدمة لإيران ومصالحها، كما تمكنت إيران والشيعة في باكستان من إقامة ثلاثمائة معهد ديني شيعي في مختلف المدن الباكستانية، وفي الفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠١٣ أنشأت إيران ٥٤ جامعة طائفية مذهبية في باكستان تعمل على إستقطاب الطلبة الشيعة، وإعطائهم منح دراسية في إيران، حيث وصل عدد الطلبة الباكستانيين الدارسين في الجامعات الإيرانية أكثر من خمسة وثلاثين ألف طالب (صحيفة الشرق الأوسط: يناير ٢٠١٦ م).

كما سعت إيران ومنذ نشأة الدولة الباكستانية عام ١٩٤٧م لهيمنة الشيعة على الإعلام الباكستاني، وذلك من خلال تعيين أكثر من ٩٠ بالمائة من رؤساء التحرير ورؤساء الأقسام في غالبية وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، وتحكمهم فيما يكتب في الصحافة الباكستانية، حيث كانوا ينتقدون سياسات الحكومات الباكستانية المتعاقبة ويحذرون من التقارب مع الدول العربية، بينما يدافعون عن السلام والحوار مع الهند وإعطائها صفة الدولة ذات الأفضلية في التبادل

التجاري بين البلدين، وهو ما يغرق السوق الباكستانية بالبضاعة الهندية الأقل كلفة؛ بما يقضي على مقومات الإقتصاد الباكستاني(الشرق الأوسط، يناير ٢٠١٦).

أما بالنسبة التغلغل المذهبي، فقد إخترقت طهران المجتمع الباكستاني من خلال الشيعة الموجودين في إسلام آباد؛ حيث إن ٢٠% من الباكستانيين من «الشيعة»، كما تمكنت إيران والشيعة في باكستان من إقامة ٣٠٠ معهد ديني شيعي في مختلف المدن الباكستانية، يدرس فيه الطلبة المذهب الشيعي والعداء ضد السُّنة، ومن ثم ينتقلون إلى جامعات دينية في قم ومشهد وأصفهان وغيرها من المدن الإيرانية؛ ليتم تعليمهم هناك، وإعادة صياغة عقولهم بما يتلاءم مع المشروع الإيراني (المرجع السابق).

أفغانستان:

فإن هناك الكثير من القواسم المشتركة التي تجمع بينها وبين إيران، من بينها إشتراكهما في لغة واحدة، وروابط تاريخية وثقافية وطيدة، بل واشتراكهما في نفس الأعداء أحياناً؛ لذا يتوقف أمن واستقرار إحداهما على أمن واستقرار الأخرى (Alireza and others ،2014 ،P5).

ومنذ فترة طويلة وإيران تدرك أهمية أفغانستان الجيوبولوتيكية لأمنها القومي حتى قبل ثورة عام ١٩٧٩م، حيث كان الشاه محمد رضا بهلوي أخر ملوك إيران يخشى من إنتشار الشيوعية في أفغانستان، فقام بتوجيه أوجه الدعم الإقتصادي والعسكري لمختلف القوى السياسية الأفغانية، وبعد الثورة الإسلامية إنتابت نفس المخاوف حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث كان "الخميني" زعيم الثورة الإيرانية يعارض الهيمنة السوفيتية لأفغانستان، وتبنى علماء الشيعة في أفغانستان في ذلك الوقت أفكار الثورة الإيرانية والتي تدعو إلى وجود دور كبير للدين في السياسة(Alireza and others ،2014 ،P8).

وفي ظل حكم طالبان كانت علاقة إيران بطالبان تتسم أغلب الإحيان بالتوتر إن لم يكن بالعداء الصريح، لذلك كانت إيران تعمل على عدم الإستقرار السياسي والعسكري في أفغانستان، وذلك خوفاً من قيام نظام إسلامي سني تدعمه السعودية لا يتجاوب مع النظام الإيراني الشيعي(فاتنة محمد خليل بيضون، ٢٠١٤، ص ٦٣).

وبعد طالبان حافظت إيران على بناء علاقات وثيقة مع قبائل "الطاجيك والهزارة" في أفغانستان لكسب النفوذ السياسي وحماية مصالحها بعد الإنسحاب الأمريكي، كما تحاول إيران

بناء نفوذ في أفغانستان، ولا سيما في مجال التعليم ووسائل الإعلام، حيث لا تزال إيران تبني وتدعم المدارس والمساجد بآلاف الكتب الإيرانية والمراكز الإعلامية الموالية لها، خاصة في شمال وغرب أفغانستان بالإضافية إلى كابول (Pviii، 2014، Alireza and others).

وتهدف إيران من وراء توسيع مجالها الحيوي في أفغانستان إلى حماية مصالحها والتي تشمل: تأمين حدودها، ومكافحة المخدرات، والتعامل مع العدد الكبير من اللاجئين الأفغان المتواجدين على أراضيها، كما أنها حريصة على الحيلولة دون زيادة النفوذ الباكستاني في أفغانستان، كما تريد إيران الحفاظ على تدفق المياه من الجانب الأفغاني، حيث يوجد لدى الإيرانيين هاجس من إمكانية تحكم الأفغان في تدفقات نهرى «هلمند» و«هريرود» اللذين ينبعان من أفغانستان ويغذيان المناطق الواقعة شرق إيران خاصة منطقة بلوشستان التي تعتمد على نهر هليمند كمصدر لتوفير المياه(P6 –17، 2014، Alireza and others).

ولتحقيق إيران لأهدافها الجيوبولوتيكية في أفغانستان، إستخدمت عدد من الوسائل، منها ممارسة النفوذ على المجموعات العرقية والدينية الرئيسية في أفغانستان بمن فيهم الطاجيك والهزارة من خلال: الروابط الثقافية والدينية التي تربط إيران بهذه المجموعات العرقية، وفي النواحي الإقتصادية قدمت إيران لأفغانستان ما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار كمساعدات تنموية، كما زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٥ مليارات دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٣م مقارنة بعام ٢٠١١م، علاة على ذلك فإن إيران تحتفظ لنفسها بعلاقات وطيدة مع مختلف المليشيات والجماعات المسلحة في أفغانستان (P6 –11، 2014، Alireza and others).

أهم النتائج:

من خلال الدراسة توصل الباحث لمجموعة من النتائج على النحو التالي:

- تعتبر إيران إحدى أهم القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، لإمتلاكها العديد من المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية، مما جعلها صاحبة تأثير في الوضع الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط.
- على الرغم من مساحة إيران الواسعة وتنوع مواردها الطبيعية؛ إلا أن إتساع المناطق الصحراوية القاسية بها، وقلة المياه؛ كان دائماً مبرراً للحكومات الإيرانية عبر المراحل التاريخية المختلفة النزاع مع جيرانها، والتطلع على الدوام للحصول على مناطق نفوذ ومجالات حيوية خارج حدودها التقليدية.
- كان للتاريخ الإمبراطوري لإيران خلال فترات زمنية طويلة دور كبير في رغبتها إحياء ماضيها التوسعي على حساب المناطق المجاورة، إنطلاقاً من محاولة تطبيق ما يسمى "بنظرية المجال الحيوي".
- نظراً لإحاطة إيران بعدد كبير من الجيران؛ أن جعلها عرضة للخطر والضغط الخارجي، وشعورها بالعزلة؛ ومن ثم دفعها إلى تبني سياسات عدوانية تجاه جيرانها، والعمل الدائم على توسيع مجالها الحيوي؛ من منطلق الخوف الدائم من الحصار.
- نظراً لرغبة إيران في توسيع مجالها الحيوي في عدد من المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية من دول العالم؛ أن تبنت عدد من المشروعات ذات طبيعية توسعية، لم تقتصر على دول الجوار الجوار الجغرافي وحسب، بل تجاوز ذلك ليشمل العديد من دول العالم، لاسيما العالم العربي والإسلامي، ومن هذه المشروعات: "مشروع أمن الخليج ٦+١+١"، ومشروع "السوق الإسلامية المشتركة"، ومشروع "إتحاد البرلمانات المشتركة"، ومشروع "وحدة العالم الإسلامي"، ومشروع "الشرق الأوسط الإسلامي"، ومشروع "الحكومة العالمية للإسلام"، ومشروع "أم القرى"، و"إيران الكبرى"، فضلاً عن توسيع قاعدة "منظمة التعاون الإقليمي"... إلخ.
- توجد جملة من العوامل تحدد طبيعة وأهمية المجالات الحيوية بالنسبة لإيران، وتشمل: المحدد التاريخي، المحدد الديموغرافي، المحدد الإقتصادي، المحدد السياسي، المحدد الأيديولوجي، بالإضافة إلى المحدد الأمني.

- في سبيل تحقيق ما تطمح إليه إيران من توسع جيوبولوتيكي في كثير من مناطق العالم قامت باستخدام عدد من الآليات والأدوات، والتي من أهمها: القوة الناعمة متمثلة في الآلية الثقافية والإعلامية، الآلية الدينية (نشر المذهب الشيعي)، الآلية الإقتصادية، بالإضافة إلى القوة الصلبة (الخشنة) متمثلة في الآلية العسكرية، من خلال الدخول في صراع مسلح بشكل مباشر مع بعض الدول، كما حدث في العراق، أو من خلال الحرب بالوكالة عن طريق تأسيس ودعم بعض الجماعات المسلحة مثل: حزب الله في لبنان، وجماعة الحوثي في اليمن.
- إستطاعت إيران رسم خريطة مجالها الحيوي من خلال تقسيم مناطق نفوذها إلى عدد من الدوائر ذات الأهمية الجيوبولوتيكية، وفي ضوء أولوية هذه المناطق بالنسبة لها، فشملت الدائرة الأولى دول الجوار الجغرافي لإيران شرقاً متثلة في دولتي باكستان وأفغانستان ودول الجوار الجغرافي الشمالي متمثلة في دول آسيا الوسطى، ودول الجوار الجغرافي الالغربي والجونب الغربي متمثلة في دول الخليج العربي، وهذه الدول هي محور الدراسة في هذه الورقة البحثية.

المراجع العربية:

١- أحمد التلاوي، صراع النفوذ الخليجي الإيراني .. العامل الأمريكي والحروب المحتملة، مركز سام للدراسات الإستراتيجية، ١٤ أبريل ٢٠١٨.

٢- أحمد حسن إبراهيم، الجمهورية الإسلامية الإيرانية (دراسة مسحية)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات التربوية، القاهرة ٢٠١٤.

٣- أحمد شمس الدين ليلة، «الأهمية الاقتصادية لميناء تشابهار والفرص المتاحة لإيران والهند وأفغانستان» في مجلة الدراسات الإيرانية (الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولي ، العدد الأول، ديسمبر ٢٠١٦).

٤- احمد عبدالسلام دياب، الوطن العربي ودول الجوار، رؤية عربية لدعم فرص الحوار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٨م.

٥- أعياد عبد الرضا ومسلم مهدي على الخويلدي، النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢١، العراق، ٢٠١٥.

٦- الأميرال بيير سيليرييه، الجغرافيا السياسية والجغرافية الإيتراتيجية، ترجمة: أحمد عبدالكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

٧- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، التوقعات السكانية العالمية ٢٠٢٠م.

٨- التجاني دلال، إيران وتأثيرها الأقليمي في منطقة الشرق الأوسط، يناير ٢٠١٨.

٩- التقرير الإستراتجي الخليجي ٢٠٠٩-٢٠١٠م، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، طبعة ١، ٢٠١٠م.

١٠- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: التوتر السعودي – الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها، الدوحة، ١٩ يناير ٢٠١٦.

١١- المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مجموعة من الباحثين، مركز أمية للبحوث والدراسات، دار عمار للنشر والتوزيع، عَمان، ٢٠١٤م.

١٢- تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠١٣.

١٣- جودة حسنين جودة، علي أحمد هارون، جغرافية الدول الإسلامية، الأسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٤.

١٤- جورج قرم: تاريخ الشرق الأوسط من الأزمنة القديمة حتى اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

١٥- حاتم بن حسن الديب، ماذا تعرف عن هذه المصطلحات ...، مؤسسة الصحابة للنشر والتوزيع، شبين الكوم، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
١٦- حافظ عواد خلف العزاوي: "النفوذ الاستراتيجي الإيراني في العراق، وأثره غلى المحيط العربي والإقليمي، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، السعودية،٢٠١٢.
١٧- حسين الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ٢٠٠٣.
١٨- حيدر جاسم عبده الرويعي: المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العددان ١-٢/٢٠٠٧م.
١٩- خالدة رشيد السعدون، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب من خلال الإتفاقيات المعقودة بين العراق وإيران، بلا تاريخ.
٢٠- دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ وتعديلاته لغاية ١٩٨٩، المادة الحادية عشر، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية، بدون تاريخ).
٢١- دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبدالنعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري- دار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٩٨٥م.
٢٢- سامي الجنابي، إيران ونظرية المجال الحيوي، مركز العراق الجديد، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧.
٢٣- شحاتة محمد ناصر، الجغرافية وأثرها على علاقات إيران العربية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية (دراسة مسحية)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١٤.
٢٤- شذى خليل، هل تتوقف الاطماع الفارسية في العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٣ يوليو ٢٠١٨.
٢٥- شروق صابر، كيف تعاملت القمة العربية ال "٣٠" مع القضايا المرتبطة بإيران، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ مجلة مختارات إيرانية، السنة السابعة عشر ـ العدد ٢٠٨ ـ مارس/ أبريل ٢٠١٩.
٢٦- صحيفة الشرق الأوسط: إيران تلوح باستهداف جماعات بلوشية في باكستان، متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/921511/.
٢٧- صحيفة الشرق الأوسط: أذرع باكستان في إيران، ، ٢٧ يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط : https://aawsat.com/home/article/553556/.
٢٨- صحيفة الشرق الأوسط: «طريق تجاري بين الهند وأفغانستان لا يمر بباكستان»، (العدد رقم ١٤٢٢١، ٤ نوفمبر ٢٠١٧) متاح على الرابط التالي :

https://aawsat.com/home/article/1072951/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86.

٢٩- ضاري سرحان الحمداني: التكوين القومي في إيران وأثره على الواقع السياسي الخارجي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد ٣، السنة الأولى، العراق، عام ٢٠٠٩م.

٣٠- طايل يوسف عبدالله، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٣.

٣١- عبدالعزيز سليمان نوار، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفور حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، معهد البحوث والدرسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٣٢- عبدالعزيز مهدي مكي الراوي، سياسة إيران الخارجية للفترة من ١٩٧٩- ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه – جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥.

٣٣- عبدالمنعم سعيد: العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٣٤- عمارة محمد الرحيلي: نظرية أم القرى الشيعية مشروع الولي الفقيه الطائفي، العرب اللندنية، العدد (١٠٠٤٢)،٢٠١٥/٩/١٨.https://alarab.co.uk .

٣٥- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، دراسة وتقديم: عطا الله سليمان ، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٥.

٣٦- عياد البنطيجي، أراء حول الخليج، العدد ٨٢، يوليو ٢٠١١.

٣٧- فاتنة محمد خليل بيضون: المواقف السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الشرقي في الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١)، رسالة ماجستير، غير منشور، كلية الدراسات العليا – جامعة بير زيت، فلسطين، ٢٠١٤.

٣٨- فاطمة الصماد، باكستان وإيران: مصالح متشابكة وعلاقات متعثرة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ يناير ٢٠١٥، متاح على:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511212137149534.html

٣٩- فايز محمد العيسوي: الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٤٠- محمد الدابولي: التوجه شرقًا.. التمدد الإيراني في «أفغانستان» و«باكستان»، الجمعة ٢١سبتمبر ٢٠١٨م.

٤١- محمد السعيد عبدالمؤمن: المد الشيعي الإيراني بين الثورية والقومية، قضايا إيرانية (المد الشيعي حول العالم)، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ٢٠١١.

٤٢- محمد السيد سليم، الدور الإيراني في آسيا الوسطى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ مجلة مختارات إيرانية، السنة الأولى ـ العدد التاسع ـ أبريل ٢٠٠٠م.

٤٣- محمد خميس الزوكة، جغرافية العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٠م.

٤٤- محمد رضا جليلي وآخرون، سياسة إيران العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٩م.

٤٥- محمد عبدالغني سعودي: آسيا في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠م.

٤٦- محمد مجاهد الزيات، الإقتصاد الإيراني، الجمهورية الإسلامية الإيرانية(دراسة مسحية)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١٤م.

٤٧- محمد نور الدين عبدالمنعم، المد الشيعي حول العالم، سلسلة قضايا إيرانية، يصدرها مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد (١٠)، ٢٠١١م.

٤٨- محمد نجاح محمد كاظم الجزائري: الإمكانات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الإستراتيجي الإقليمي بعد ٢٠٠٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٢م.

٤٩- محمود توفيق، الدولة في عالم بلا حدود، دراسة في الجغرافيا السياسية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١.

٥٠- مركز الجزيرة للدراسات، «القومية البلوشية: أصولها وتطورها»، متاح على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/09/20139257395486584.html

٥١- مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حلب – الآفاق والحدود، إسطنبول، ٢٠١٦/١٢/١٦.

٥٢- نازلي معوض، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣م.

٥٣- نبيل علي العتوم، الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران، ،النهضة، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١١.

٥٤- نبيل علي العتوم: إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، لندن، ٢٠١٣م.

٥٥- ولاية الفقيه في عصر الغيبة، إعداد ونشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ط٨، نيسان ٢٠٠٩م.

٥٦- وسام أحمد رشيد: إيران جيبولوتيكياً، مجلة الآداب، جامعة بغداد كلية الآداب، ٢٠١٣م.

٥٧- وكالة أنباء فارس: «وزير النفط الباكستاني: إنجاز خط أنبوب الغاز الإيراني حتى نهاية عام ٢٠١٧»، ، ٢٧ يونيو ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:
http://ar.farsnews.com/economy/news/13950407000507

٥٨- (القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%.

المراجع الأجنبية:

1- Alireza .N, & others, Iran's Influence in Afghanistan Implications for the U.S. Drawdown, RAND, NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, 2014.

2- financial tribune, Iran's Role in New Silk Road Emphasized, 17/5/2017, Avialable At :ttps://financialtribune.com/articles/economy-business-and-markets/64638/iran-s-role-in-new-silk-road-emphasized.

3- United Nation, Demoqraphic Year Book, 1998.

4- United Nation, Demoqraphic Year Book, 2020.